لطفي المرايحي

تونس التي في خاطري

ترجمة إيمان الفجّاري

جميع الحقوق محفوظة
للاتصال بالمؤلف
الهاتف: 50791222
e.mail. : ml.maraihi@gmail.com

إلى وطني وشعبي
وقد نذرت لهما ما تبقى من العمر

فهرس

قبل البدء 7

المنعرج الخاطىء. 11

التربية والتعليم 29

أخلقة الحياة السّياسية.....35

دستور يصادر السّيادة الشّعبيّة 43

لا خلاص لنا سوى في اعتماد الحمائيّة الإقتصادية. 55

الدّبلوماسيّة الإقتصادية 67

دون النظام... لا شيء ممكن.....75

الثقافة: في قلب المشروع 81

المرأة... والمرأة.....91

عدم المساواة ليس حتمية.....97

السطوة المطلقة لوسائل الإعلام.....101

الشباب...وبعد؟ 111

إن كان للصّحة كلفة فإنّه لا ثمن لها.....121

أننسى الرياضة؟.....131

الحريات الفردية.....135

علم البيئة ... نمط الحياة 143

خاتمة القول.....151

قبل البدء

ما الحلم سوى الفجوة الفاصلة بين الواقع والمأمول، وكثيرة هي الأحلام التي ظلّت تراوح مكانها تجتر أماني وأحلاما مؤجلة التحقيق مخلّفة في صدور أصحابها لوعة وحسرة، وقليلة هي الأحلام التي تجسّمت وتحوّلت إلى واقع معاش، وبين أضغاث الأحلام ورؤيا العين تكمن كلمة السرّ الفارقة وهي قوّة الإرادة وصدق العزم..

فالحلم سليل ذلك الخيط الرفيع الذي يصلنا بالحياة حتى في أحلك لحظاتها وأشدها مأساوية. وكل منا يحمل عن وعي أو عن استبطان أحلاما يرتبها طبق أولويات. فنحلم لأنفسنا كما نحلم لمن نحب وتعظم الأحلام أو تصغر على قدر عزم أصحابها اخترت بدوري منذ جانفي 2011 أن يكون غاية حلمي وطني. وفضلت حلما دائما دوام أمة عن الحلم الزائل زوال شخصي المفرد. وآثرت الحلم المتواصل تواصل مجد أمتنا عن الحلم المنقطع بانقطاع المغانم الخاصة. لن تثنيني عظمة الحلم عن تحمل وطئه ومشقته وسأبذل قصارى جهدي حتى أراه واقعا معاشا، مكرسا ما تبقى

من حياتي في سبيله حتى أرى **تونس التي في خاطري.**

ولسائل أن يسأل، أمازال متاحا بعد ما منينا به من خيبة الأمل نكابدها ونكابد آثارها يوميا وبعد أن تبدد الحلم بإجهاض الثورة؟ أمازلنا قادرين على الحلم في خضم جوّ من الإكتئاب العام ألمسه خلال تنقّـلاتي في ربوع البلاد ويعبر عنه الناس جهرا أو ستقرئه في عيونهم ومن نظراتهم وقد استبدّ بهم اليأس وأنهكم ضيمُ العيش؟

نعم. لازال الحلم مشروعا بل أراه واجبًا. ولكن ككلّ الأحلام الكبيرة يتطلب تحقيقه تظافر عوامل عدة. فمنها الذاتي، لذلك لا أدخر جهدا في سبيله بإصرار ومثابرة لا تعرف استراحة ولا هوادة، ومنها ما يرتبط بتطور الوعي العام والمتحولات الوطنية والدولية. لذلك اخترت أن أقرن الفكر بالعمل حتى لا يبقى هذا الحلم مجرّد إرهاصات وأماني.

ويشغلني الحلم بتونس التي في خاطري ويستبدّ بي. حلم لا أختصُّ به وإنّما هو ملك مشاع بيننا جميعا لا يقبل تجزئة ولا احتكارًا. حلم يراود خاطر التونسيين جميعا على السواء أكانوا يبدونه أم

يكتمونه، واعين به أم يستبطنونه. إنه الحلم برؤية بلدنا شامخا، مشعا ومزدهرا.
إنّي أحلم بجمهورية، تستمدّ سيادتها من إرادة مواطنيها. أحلم بجمهورية يسودها التّضامن وتحتفي بالإبداع وتنصف الكفاءة. أحلم ببلد متصالح مع ذاته في ظلّ وحدة وطنية صماء.

حلم في متناولنا جميعا لا تحول دوننا ودونه سوى انقساماتنا الوهمية وخضوعنا لقوى المال والإعلام المضلل وللتدخل الأجنبي. قد يروعكم كمّ العقبات التي تقف حجر عثرة أمام هذا الحلم. وإن كانت كل العقبات التي ذكرت قابلة للتّجاوز فإن أصعبها وأعتاها تبقى الانهزامية والاستسلام الجماعي. أنا من الذين يؤمنون بالعمل والجهد والبذل وينبذون الاستسهال والمسالك المعتادة. وأحلامي مثلي تستدعي الجهد والمعاناة، فهي أحلام طموحة يحتم نجاحها اعتماد مسارات مستحدثة ومبتكرة. إن أحلامي تترجم قبل كلّ شيء عن حبّي لوطني ولشعبي في تنوعه وبخصوصياته وعن تمسكي بالمجموعة الوطنيّة. فأنا لا أحلم لذاتي العابرة والفانية ولكنّني أحلم لتونس الغالية التّي أريد أن يفخر ويفاخر بها جيل اليوم والقادم من الأجيال. حينها فقط

وحيثما سأكون سأستمتع برؤية أبناء بلدي وهم يحسدون على ما هم عليه من رغد العيش ويحترمون ويكرّمون لما ينعمون به من عزة ومن مساهمة في الحضارة الكونية.

إنّ تصميم رجل واحد، مهما كان عنيدًا ومصرا، يعجز عن تحويل هذا الحلم إلى واقع ما لم يجد مددا وسندا ودعما واسعا لإنجازه. لذلك أنا في حاجة إليكم جميعًا حتى يتحوّل هذا الحلم إلى واقع.

المنعرج الخاطىء

"لا يمكن أن تحدث ثورة إلاّ إذا كان هناك وعي"
جان جوريس

نمضي في حياتنا دون التوقّف عند مسائل جوهرية فقط لأنها تبدو لنا بديهية. نولد ونكبر داخل عائلاتنا ووسط مجتمعنا وبلدنا ونكتسب جملة من التعاليم والقيم لكن نادرا ما نتوقّف للتساؤل حول أبعادها ومعانيها. كلّ هذه القيم والمعاني هي جزء جوهري منّا يحدّد ما نكون عليه ويشكل طريقتنا في الظهور والتّعامل والتواصل. نتبنّى هذه القيم أحيانا دون أن ندرك تمامًا معانيها وقد نثور على بعضها أحيانًا أخرى ونرفض بعضها الآخر قبل أن ينتهي بنا الأمر إلى الخضوع لها او التّعود عليها والتكيُّف معها.

إذا كنّا لا ندرك دائما موروث الهويّة الذي نتناقله بينما نتبين أن الخروج عن محدّداته يعرّضنا لخطر التّهميش. فهو جملة من عناصر أساسية ترسخ عيشنا المشترك وتضمنه وتنحت ملامح هويتنا الوطنية وخطوطها. مجموعة من العناصر تكيّفت عبر الزّمن وخضعت للسيرورة التاريخيـة وإعادة الصياغة المستمرة. هذه المفاهيم المشتركة بأجزائها العقلانية

وغير العقلانية وبأبعادها الماديّة وغير الماديّة تحدّد مجتمعة ما نطلق عليه الهويّة التّونسية.

نتقاسم، دون شك، مع جيراننا القريبين ومع محيطنا الإقليمي وحتّى العالمي جوانب من عناصر هوّيتنا ولكننا نحتفظ بمساحة خاصّة بنا تحدّد خصوصيّتنا المحليّة. وهي وإن خضعت لتطوّر مستمر فهي تظلُّ محافظة على خطوط تماس تحفظ التّمايز. وتجذّرنا وتمسّكنا بخصوصياتنا يقودنا إلى الانخراط فيما هو أوسع، ويغذي انتماءنا إلى وطننا، وتشبثنا بقيمنا ويشيع فينا الفخر بهذا الإرث العظيم الذي عبر الزمن وتناقلته الأجيال. فخر تليد وإرث عظيم يحمّلنا مسؤولية المحافظة عليه وتسليمه إلى الأجيال القادمة في أفضل حالاته الممكنة. فكلّ من وقف هنيهة لتأمّل هذه المفاهيم وتدبُرهَا لا بدّ أن تتولّد لديه رؤية ومشروع وحلم.

فيما يلي من الصفحات، أكشف لكم عن الحلم الذي يراودني لبلدي. إنه ليس أضغاث أحلام أو تهيّآت في عالم افتراضي لا قيود عليه أو تمرين إنشائي بديباجة رنانة، لا أبدا. إنّما هو مشروع صيغ انطلاقا من تشخيص للواقع معتمدا الأبعاد الجيوستراتيجية والموروث الاجتماعي والاقتصادي.

إنّ تونس اليوم ليست صفحة بيضاء نشأت من عدم مع ثورة 17 ديسمبر / 14 جانفي. تونس اليوم تشكّلت عبر ديمومة تاريخية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية. إنّها نتاج سيرورة تاريخيّة عابرة للتّواريخ وللأحداث رغم إيماننا بأهمّية الاختيارات والتوجّهات التي تم اعتمادها في فجر الاستقلال ومدى أثرها في حاضرنا.

إنّ التأمّل في تاريخنا يساعدنا على فهم واقعنا وتحديد أصول مشاكلنا. هل من قبيل الصدف مثلا أنّ جلّ الثورات ضدّ السلطة المركزية انطلقت من ذات المناطق الداخليّة للبلاد؟ نفس المناطق التي ساندت علي باشا في صراعه ضد الحسين بن علي وقادت ثورة علي بن غذاهم ضد الصادق باي ودعّمت صالح بن يوسف ضد الحبيب بورقيبة وطردت بن علي من الحكم. إنّه استياء ورفض متواصل للسّلطة المركزية مردّه حالة التّهميش والإحباط الناجم عن التردّي المزمن للوضع الاقتصادي. إنه الاستياء ذاته يسود حاليّا سكان هذه المناطق وهم كثيرا ما يحمّلون نظام بورقيبة ومن بعده بن علي النّية المبيّتة على تهميشهم. ولكن الغالب أنّ إهمال هذه المناطق يعود تاريخيّا إلى أقدم من ذلك بكثير وهو مرتبط بخلل في النّموذج

الاقتصادي الموجّه نحو التّجارة الساحليّة وانخفاض قيمة السّلع المنتجة في تونس العميقة.

إنّ أي حلم يتجاهل صلة الواقع بالتاريخ يفقد مشروعيّته وسيترتّب على ذلك انهياره وفقدانه السّيطرة على الواقع في أول مواجهة له. أقول هذا وفي خلدي الرّجال الذين حلموا بتونس قبلنا وتمنوا تشكيلها وفقا لرغباتهم ورؤاهم. نجحوا في تحقيق أحلامهم كلما تمسكوا بالواقع وفشلوا في ذلك كلّما انحرفوا عنه. أخصّ بالذكر الحبيب بورقيبة ولو أنّ أفكاري تحملني إلى أبعد من ذلك تاريخيّا وتحديدا إلى الجنرال خيرالدين ومن عاصروه. ولكن اعتماد تجربة بورقيبة هو الأنسب نظرا لطول فترة حكمه وما خلفته من تحوّلات عميقة. بيد أنّي أودّ أن أؤكد أنني هنا أبعد ما يكون عن القيام بجرد لسياسات وحوكمة زمن بورقيبة فقد أطنب في ذلك آخرون قبلي.

لقد اختار بورقيبة لتونس المعاصرة نموذجا ذا توجّهات إجتماعية صريحة في ظلّ دولة راعية وبذلك حكم على كل من يخلفه حتميّة التقيّد بهذا المنهاج. فكلّ زيغ عن هذا النهج تترتّب عنه فجوة بين الإنتظارات الشّعبية والسّياسات العامّة للدولة فتنمو في ظلها بذور عدم الاستقرار.

لقد توفر لبورقيبة وضع سمح له باختبار أحلامه على محكّ الحقيقة. لقد نجح كلّما كانت الفجوة بين الواقع والمأمول صغيرة ولكنّه أضطر إلى التراجع والتقهقر كلما كانت الفجوة كبيرة. في الممارسة السياسيّة تكمن أهمّ الصّعوبات في تقييم المسافة الفاصلة بين الحلم والواقع. فكلّ عمليّة إصلاحيّة عليها ان تستند لها المبدأ حتى تضمن فرص النّجاح والقبول. كما أنّ عليها أن تعير اهتماما لقوى الصّد التي تستشعر الخطر من كلّ تغيّر يمكن أن يهدّد الوضع القائم والتوازن المستقر لفائدتها ممّا يدفعها للعمل على إجهاض كلّ منحى إصلاحي.

في مستهل كلّ مبادرة إصلاحية على السّياسي أن يقف متسائلا إلى أي مدى يمكنه المضي في تحقيق ما يرومه دون أن يتخلى عن هدفه ودون أن يعنّف المجتمع؟

إنّ كلمة "تغيير" من أكثر العبارات تردّدا في الخطب السّياسية إلاّ أنّها كثيرا ما لا تكون مشفوعة بإرادة إنجاز صادقة أو بالحنكة وبالمهارة المستوجبة لتنفيذها. لذلك نجد البعض يحاولون القيام بالتغيير قبل أن ينقلبوا على أعقابهم أمام المعارضة الشديدة التي يثيرونها فيضطرّون إلى العدول عنها وتجرّع مرارة

الفشل. الكثيرا ما يحكم السّياسيون دون أن تراودهم الرّغبة في التّغيير نظرا لارتباطهم بدوائر المال النّافذة فيستنكفون عن المساس بمصالحها ولا يتجرّؤون على تهديد الوضع القائم. فتنفيذ الحلم الجماعي يشترط وجود رجال المتحرّرين من أيّة قيود، مهووسين بالصّالح العام. ومع ذلك عليهم أن يعتمدوا الحكمة ويتحلوا بالبراعة والفطنة حتى يفلحوا في مسعاهم.

أحلم ببلد قوي ومحترم في المجتمع الدّولي. بلد ذي سيادة يكون قادته مسؤولين أمام الشعب الذي يستمدّون منه شرعيّتهم. بلد مشع يفخر به جميع مواطنيه.

كان بلدنا في فترات من تاريخه قوة عالميّة حاز مجدا وأسهم في تاريخ البشريّة، وفي نحت الحضارة الإنسانيّة بإنجازات لا يمكن إنكارها. فقد كنّا ملتقى للحضارات وشاركنا في أحداث تخلّدُها كتب التّاريخ. شرف لم تدركه شعوب أخرى ولم تحققه. وحتى في أزمنة الانحطاط والاستعمار وفي أدهى الأوقات المظلمة أظهرنا شجاعة وقوّة وتعطّشا للإعتاق والحريّة كسرنا بها حاجز الاضطهاد وقيد الظلم. فنحن أبناء شعب عظيم وأرض خصبة أنجبت نساء ورجالا نفاخر بهم.

ومع ذلك لسنا ممن يعيش على مآثر الأسلاف. فإن تخلّفنا عن محطّات وتحوّلات تاريخيّة وعشنا قرونا على هامش التاريخ فتحدُونا رغبة جامحة في إعادة دمج بلادنا في منظومة البلدان الفاعلة واستعادة المنزلة التي نستحق.

الثـابت أنّ مكانة الأمم لا تتحدّد بحجمها ولا بتعداد سكانها ولا بمساحتها ولكن بعبقرّيتها وأهليتها للتّكيف مع التـغيّرات وقدرتها على المبادرة.

تفصلنا اليوم عن العالم المتقدّم فجوة نحن مصمّمون على ردمها. سوف يكلّفنا ذلك جهدا عظيما وعملا متواصلا وسننجح في ذلك لأنّه تحدونا إرادة لا تفتر. لا يمكن لشعب عرف الفخر والحظوة والنجاح أن يرضى التّراجع أو الفشل والتّدني. سننجح في استعادة مكانتنا دون أن نتنكّر لذاتنا ودون أن نتنصّل من خصوصيّاتنا ودون أن ننخرط في تقليد غيرنا. هدفنا أن نقتبس من غيرنا ما هو ضروري لنهضتنا دون أن نتنكر لتراثنا وهويّتنا إذ بتشبّثنا بهما نكون أقوى.

لقد كانت الأسئلة المتّصلة بالخيارات التي يستوجب اتّخاذها والتوجّهات التي ينبغي إتّباعها في صميم شواغل من سبقونا. أولئك الذين نسميهم الآن

الآباء المؤسّسين لتونس لأنّه كانت لهم الريادة في وضع معالم الطريق. وبغض النّظر عن مدى براعتهم وذكائهم وفطنتهم يجب أن نقيّم ما حدث ونبني على أسس المكاسب التي تحققت. **إنّنا** اليوم لا نؤسّس لأمّة جديدة خاصّة إذا كان إسمها تونس. دورنا أن نرافق هذا البلد ونساعده على النهوض والاستدراك بتغيّر حقيقي يكون نتاج ثورة هادئة وجذريّة تتمّ على مراحل وطبق رؤية وتخطيط محكمين. لذلك من المهمّ أولاً وقبل كل شيء أن نبدأ بتحديد الأهداف المراد تحقيقها والوسائل المجدية لبلوغها ولكن قبل ذلك لا بدّ من تشخيص أوّلي ومدقّق للوضع السّائد. إنّها خطوة حاسمة لتحديد ما يستوجب التّخلي عنه وما يتطلّب مراجعته أو إدماجه لتحقيق البناء المتناغم المطلوب.

تونس اليوم مهدّدة بما يشقّها من الإختلافات وتفاوت صارخ بين المناطق والطّبقات الإجتماعية تهدّد تماسكها. تغذيّ هذه الفوارق الضّغائن وتثير التّوتّرات وتحدث الاستياء يهدّد منذ عقود الوحدة الوطنية ويعرض استقرار البلاد للخطر.

يواجهنا اليوم تحدّ كبير ألا وهو توحيد أمّتنا. لم يعد التعويل على إرثنا الثقافي والتّاريخي المشترك أو حتى على هويتنا كفيلا بضمان تماسكنا الوطنّي. لقد

اهتزّت هذه الأساسيّات تحت وقع الضغوطات الإجتماعية والإقتصادية ممّا ينذر بتصدّع البناء. ولا يمكننا نزع فتيل هذا الخطر دون الاعتماد على مفهوم الجمهوريّة وما تحمله من قيم. حينها فقط سيتسنّى لنا تحفيز التّونسيين وتعبئتهم من أجل تحقيق حلم مشترك.

إنّ الجمهوريّة المنشودة هي جمهوريّة تكافؤ الفرص والتّساوي في المعاملة وأمام القانون. وجمهوريّة تعلو فيها الكفاءة على التّوصيات وتتحقق فيها المواطنة بأبعادها الكاملة. جمهوريّة تكون تعبيرا عن الإرادة الشعبية وتعيد للشعب كامل سيادته وللقوانين شرعيّتها. جمهوريّة تتيح للمواطن حرّية تشكيل حاضره ومستقبله. لا تستطيع هذه الجمهوريّة أن تكتمل دون ديمقراطيّة مباشرة وتشاركيّة. نحن محظوظون لأنّنا قادرون على تطبيق ذلك بيسر نظرا لقلّة عدد سكّاننا نسبيًا وشعبنا المتعلّم وتجانسنا العرقي والديني. كلّها عناصر ستساعدنا على الخروج من جمهورية صورية إلى جمهورية حقيقية تستند على الإرادة الشّعبيّة والمبادرة التّشريعية الشّعبية التي تتيح اللّجوء إلى الاستفتاء متى وجب.

أحلم بوطن سكّانه سادة يخضعون للقوانين التي وضعوها بمحض إرادتهم ومنخرطون في المشروع

الذي اختاروه. متى تحقّق هذا يصبح للمؤسسات معنى آخر وتمثيلية أخرى تتناقض مع النّظام الحالي الذي تديره قلّة من الأوليغارشيا التي لا تبالي بالإرادة الشّعبية وتكتفي بدعوة النّاخبين صوريًا لتخضعهم بعد ذلك لأحكامها.

أتمنّى أن أرَى المواطنين ينعمون بالسّيادة ويقرّرون مصيرهم ويضمنون تطبيق خياراتهم. يتطلّب هذا مراجعة الدّستور وتعديله لاحترام المبادرات التّشريعية الشّعبية ممّا يُتيح للشّعب تقديم مشاريع قوانين أو معارضة ما يُقرّه البرلمان ويتّضح أنّه يتعارض مع مصلحة الشّعب.

لذلك يجب إعادة إدماج المواطن في الفضاء الديمقراطي باعتباره فاعلا أساسيا في السّاحة السّياسية ومصالحته مع الشّأن العام وترغيبه فيه. وبالتوازي مع ذلك يجب تنزيل العمل السّياسي منزلته الدّقيقة والحقيقيّة التي تحتّم وجوده وتبرّره. فالسّياسي هو المواطن الذي اختار عن طواعية لمدّة ما خدمة الصّالح العام دون أن يفضي تكليفه إلى ترقية إجتماعية أو تحقيق منافع له أو لخاصّته. وبالتّالي ليست خطّة أو مهنة يقصد من خلالها تحسين الدّخل أو الوضع الاجتماعي للشّخص المنتخب.

وطبيعيّا أن يعترض البعض على هذه الإجراءات معتبرين أنّ الهشاشة الماديّة التي يكون عليها المنتخبون ستجعل منهم فريسة سهلة الاستدراج للرّشوة والفساد وتفتح أبواب الإثراء اللامشروع. لكني أجيبهم بأنّ المرتشي محمول جبلّة على ذلك سواء سنت هذه الإجراءات أم لم تسنّ لذلك وجب في كلّ الحالات مضاعفة المراقبة والعقوبات الرّدعية والضّرب بيد من حديد على أيدي الفاسدين.

لقد ورثنا لسوء الحظّ أسوأ ما في الحياة السّياسية الفرنسية من ممارسات. فهم لا يتوانون عن العودة إلى السّاحة السّياسية حتى بعد أن تلفظهم الانتخابات فهؤلاء لا يستسلمون ويترشّحون مجدّدا مدفوعين بالرّغبة في الثّأر البائس. لعلّه كان من الأجدر أن نستلهم من المثال السّياسي الأنجلوساكسوني الموسوم نبلا وأناقة وهذا ما نحتاجه.

إنّ إعادة السّلطة للشّعب يفرض علينا خوض معركة شرسة ضدّ القوى التي تستحوذ على الإرادة الشّعبية وتزيّفها موظّفة أساليب ملتوية وعلى رأسها قوّة المال. يقودني هذا للحديث عن تمويل النّشاط السّياسي والحزبي في تونس.

من المؤكّد أنّ الحياة السّياسية لها كلفة تتفاوت بحسب نمط حياة الحزب ونشاطه ومدى انتشاره على المستوى الوطني ولتحديد مصادر التّمويل وجب قبل كلّ شيء تحديد أبواب الإنفاق القانونية.

في تونس، تقرّر إعفاء الدّولة من تمويل الأحزاب السّياسية ممّا اضطرّها للبحث عن مصادر تمويل مختلفة أهمّها ما يتأتّى من المانحين. يسارع المانحون إلى دعم الأحزاب التي في السّلطة والتي تقف على عتباتها حتى إذا ما استقرّت في الحكم تراعي مصالحهم وتمنحهم امتيازات فتصبح بذلك الأموال الممنوحة ضربا من ضروب الاستثمار في انتظار جني فوائده. وقد حدّد القانون سقف تبرعات المانحين بغض النّظر عن عددهم بمبلغ سنوي قدره ستّون ألف دينار وهو مبلغ مرتفع نسبيّاً مقارنة بدول أخرى. ففي فرنسا مثلا حدّد المبلغ الأقصى للتّبرعات سنويّا بسبعة آلاف وخمسين يورو أي ما يُعادل تسعة عشر ألف دينارا تونسيًّا.

فرغم ارتفاع سقف الأموال المتبرّع بها فإنّ ذلك ليس كافيا منطقيّا لتغطية مصاريف بعض الأحزاب. فكم من متبرّع اجتمعت لديه مبالغ هامة في حدود المسموح به ودفع بها إلى الأحزاب. وكم يلزم من

متبرّع حتى تتمكن الأحزاب من موارد كافية لمجابهة أجور جحافل الموظّفين العاملين فيها وتغطية مصاريفها الأساسية؟ ورسوم العضوية في الأحزاب تبقى مبالغ متواضعة وليست ذات بال خاصّة في ظلّ المناخ الاقتصادي الحالي وما تمرّ به البلاد من ركود.

وبإمكان أي مراقب ومطّلع على المشهد السّياسي التّونسي أن يرصد البذخ الذي تبديه بعض الأحزاب السّياسيّة ونمط عيشها المكلف ممّا يحملنا على التّساؤل والتّشكيك في مصادر تمويلها. ويصبح السّؤال أكثر إلحاحًا عندما يتعلّق الأمر بأحزاب متولّدة عن انقسامات أو تحالفات ولا تزال دون هياكل ودون أعضاء ولا منتمين.

كلّ هذه الأسئلة ترجح فرضيّة وجود تمويل أجنبيّ ولكنّ القانون لا يعاقب اعتمادا على الظّنون ولا يؤمن بالفرضيّات ومع ذلك ورغم غياب إثباتات قاطعة فإنّ عديد الشّواهد تشير إلى وقوع أحزاب عديدة في محظور لا ينكره إلاّ من أراد التّغاضي عنه. إنّ التّشريعات الحاليّة رغم تردّدها وتنوّعها لا تضمن الشّفافية الضّروريّة ولا توصد أبواب التحايل. وهو إهمال وتغاض لم يأت مصادفة بل هو متعمّد قصد حماية المستفيدين من ضبابيّة الوضع.

إنّ فتح باب التّمويل الأجنبيّ لحياتنا السّياسية وما يوفّر من موارد ماليّة لبعض الأحزاب يستبيح سيادتنا الوطنيّة ويضلّل الممارسة الدّيمقراطيّة ويغذيّ الزّبونية.

وفي ذلك استمرار لما دأب عليه النّظام السّابق من ممارسات حيث يوجّهون الإرادة الشّعبيّة ونتائج التّصويت بعلب المواد الغذائيّة والمساعدات الماليّة والإعانات. فالأحزاب تتحوّل قبل الانتخابات إلى جمعيّات خيريّة تستغل حاجة النّاس وضيق حالهم وهشاشة أوضاعهم الإجتماعية لتجني أصواتهم في عمليّة إنتخابيّة شعارها العرفان بالجميل.

تستخدم هذه الثّروة في استدراج وسائل الإعلام الخاصّة منها والعموميّة فتتعدّد الهدايا والعطايا التي تصل حد التّوظيف وصرف جرايات قارّة فيسقط الإعلام بشكل أو أخر في الدّعاية المتخفيّة والبروبقندا. يسلّط الإعلام أضواءه يوميّا على أحزاب وشخصيّات بعينها ويحجبها على أخرى ويجتهد في إبراز البعض ويتجاهل البعض الآخر وهكذا يقع تشكيل الرّأي العام الذي لا يحكم ولا يهتمّ إلاّ بما يعرض عليه.

في هذه النّقطة أيضًا، وكما في شبهة التّمويل الخارجي يصعب تقديم الدّليل المادّي على ما ذكرنا ولا حجّة لنا سوى اعترافات تتداولها المجالس في الغرف المغلقة من ذلك ما أسرّ به أحد السّياسين معترفا أنّ أحد مقدّمي البرامج كلّفه ثروة معتبرة باستضافته كل ثلاثة أسابيع في برنامجه لينتهي به الأمر في آخر الموسم إلى تكليفه بمنصب وزاري. لحسن الحظّ، ما زال هناك صحفيّون وإعلاميّون فوق الشّبهات ولكنهم للأسف ليسوا الأكثر تأثيرا ناهيك أنّهم يعملون في محطّات لا تحظى بنسب متابعة مرتفعة.

في خضم هذا السّعي المحموم إلى السّلطة والتّموقع تجني جميع الأطراف نصيبا من الأرباح. كلّهم رابحون فالسّياسيّون يجنون الخطط والوظائف والممّولون يغنمون عائدات ما استثمروه ووسائل الإعلام تكيّف الرّأي العام وتوجهه. وهكذا فالخاسرون الوحيدون هم تونس وشعبها.

إن السّياسيّين الذين قبلوا التّمويل الخارجي ارتضوا لأنفسهم أن يتحوّلوا إلى وكلاء في خدمة المصالح الأجنبية وتنفيذ أجندتها. فلن تطبق أيّة سياسة تتعارض مع مصالح المانحين.

وهكذا يقع إفراغ كلمات مثل "السّيادة " و" المصلحة الوطنيّة" من كلّ معنى ويصبح الاقتراع والانتخابات فعلاً صوريًا يفضي إلى تجريد الشّعب من سيادته بدل أن يكون دعامة لتعزيزها. واستشعارا منّي لهذا الخطر الدّاهم، كنت قد نبّهت الرّأي العام والسّلطات التي أدارت المرحلة الانتقالية بعيد قيام الثّورة إلى خطورة ما بدأ في البروز من تحالف بين الإعلام والمال والسّياسة وضرورة التّصدي له.

ولم يجد ندائي آذانا صاغية إذ كان يسود الاعتقاد أن النّشاط السّياسي في حاجة إلى كم هائل من الأموال أسوة بالدّيمقراطيّات الغربيّة. وهذا النّمط تحديدا ومحاكاته هو ما كنت حذرت منه. وأنّى لندائي أن ينصت إليه وأكثر الأحزاب جاهزيّة وتأثيراً كانت تبدو عليها آثار نعمة مفاجئة وثراء لافت؟

ومن انتخابات إلى أخرى، تفاقم الإنفاق وتسابقت فيه بعض الأحزاب وتعدّدت الشّواهد والاتهامات الصّريحة حول شراء الذمم وأصوات النّاخبين ووقوف أطراف أجنبيّة تسند من دان لها. لم يجن الشّعب إلاّ مزيدا من خيبة الأمل وانسداد الآفاق ممّا أفضى إلى العزوف عن الحياة السّياسيّة وعن رموزها على حد سواء. ففي تقدير النّاخبين أنهم أوفوا

بالتزامهم الوطنّي وأدلوا بأصواتهم وعليه ينتظرون أن يكافؤوا بتحسّن يلحظونه في حياتهم اليومية، وإن كانت خياراتهم غالبا ما تكون عاطفيّة ومتحيّزة لا تخضع للتّمييز والتّمحيص. لكن هل يحقّ لنا مطالبة ناخب لم يعتد المحطّات الانتخابية بسلوك مغاير خاصّة أنّه دُعيَ إلى التّصويت بعد حملة انتخابيّة دون مضامين ودون مشاريع ودون برامج؟

تمّت انتخابات عام 2011 كمثيلتها في 2014 في مناخ من الهيمنة الإعلاميّة وظّفت فيه المخاوف وكيلت فيه التّهم والرّجم بالنّوايا. واتّضح في كلتا المحطّتين الانتخابيتين أنّ تثبيت ديمقراطيّة تمثيليّة يصعب تحقيقه في غياب ثقافة شعبيّة حول الدّيمقراطيّة تضمن حدّا أدنى من الاختيار المستنير. يتعيّن علينا سدّ هذا النّقص في المعرفة السّياسيّة من خلال التّعليم والتّربية لذلك يجب أن تكون المدرسة في صدارة هذا المجهود التّثقيفي لتقديم المزيد من التّربية والتّوعية المدنيّة. كما على وسائل الإعلام والأحزاب السّياسية أن تساهم في شرح أدوات تحليل الخطاب السّياسي وفهم البرامج.

إنّ المواطن الذي يختار عن وعي ورويّة من يمثّله يكون متصالحا مع خياراته التّي أملتها عليه

قناعاته ومنخرطا في البرنامج وفي الرّؤيا التّي صوّت لها. إنّها الخطوة الأولى التّي تصالح مواطنينا مع الشّأن العام وتقلّص من ريبتهم من السّياسيّين. عندها فقط سيتوقّف المواطنون عن اعتبار المشتغلين بالنّشاط السّياسي من نساء ورجال مجرّد انتهازيّين لا هم لهم إلاّ الظّفر بالسّلطة وسيقتنعون بفوائد التّعدّدية الحزبيّة وسيتوقّفون عن اعتبارها تمثّل تهديدا لاستقرار البلاد.

يجب على التّونسي أن يكون فاعلا حقيقيّا في المشهد السّياسي يتمتّع بأحقيّة المراقبة والمبادرة بعيدا عن وضع التّهميش الذي هو عليه اليوم. ولن يتمّ هذا دون اعتماد الدّيمقراطيّة المباشرة ومنح التّونسيّين إمكانيّة التّقدّم بمشاريع قوانين والتّصدّي لما يرونه جائرا منها وعندها يلجأ للاستفتاء حول ما صادق عليه البرلمان وما يقترحه المواطنون بديلا عنه. وفوق ذلك ومعه يجب أن يكون الشّعب قادرا على سحب الثّقة ممّن يراه خان الأمانة أو قصّر في أدائها وإن قبل نهاية عهدته.

التّربية والتّعليم

" الدّراسة تعلّمنا أن نعرف، أن نفعل، أن نكتشف أمّا التّربية فتعلّمنا أن نعرف كيف نكون"

لويس بوالز

لم تنج تونس من مخالب العولمة وآثارها. فإن كانت الآثار الإقتصادية السلبية لهذا التّحول العالمي قابلة للإصلاح فإنّ مخلّفاتها الإجتماعية والتي طالت الهويّة صعبة التّدارك. لقد أحدثت العولمة اهتزازا لسلّم القيم في مجتمع كان بطبعه يشكو ضعفا في المعايير. جاءت العولمة لتضع المال في صدارة سلّم القيم حتّى أصبح البذخ المادّي يحدّد الرّتبة الإجتماعية وتخلّفت قيم الجدارة، والمعرفة والثّقافة. مع العولمة طغت مظاهر البهرج والإبهار على ما دونها.

أدّى خيار اللّيبراليّة للسّلطة إلى انسحاب الدّولة من القطاعات الإجتماعية التي كانت محميّة وأوّلها قطاع التّعليم. فتمّ تشجيع التّعليم الخاص الذي كان محدودًا للغاية في ذلك الوقت. واستطاعت المدارس الخاصّة بتوفيرها لوسائل تعليميّة جديدة ولخدمات

تربويّة متميّزة أن تستقطب أبناء العائلات الميسورة. ثم امتدّ الاستقطاب ليطال الطّبقة الوسطى وساعد في ذلك تدهور المدرسة العموميّة من حيث البنية التحتيّة والإدارة فدفعت بأبنائها نحو مؤسّسات خاصة أقل صيتا ولكنها في متناول قدراتها الماليّة. فغادرت العائلات تباعا إلى التّعليم الخاص الذي سرعان ما ازدهر ولم يعد يقتصر على التّعليم الابتدائي بل شمل كافة المستويات الإعدادي والثانوي وعال. وغالبا لم يعد يرتاد التّعليم العمومي إلاّ الذي يعجز عن تحمّل تكلفة التّعليم الخاص. يحدث هذا رغم أنّ قطاع التّعليم يمثّل أحد أكبر مجالات الإنفاق في الميزانيّة التّونسيّة. ومع الأسف لا ترتقي النّتائج إلى مستوى التّضحية الوطنيّة كما تكشفه دوريّا التّقييمات الدّولية المتعاقبة.

وبالتّوازي مع ذلك، تنامت ظاهرة الدّروس الخصوصيّة حتّى أصبحت قاعدة راسخة وركنا قارّا للمسار التّعليمي. فلم تعد تقتصر على ساعات دعم للتّلاميذ الذين يعانون صعوبات في التّعلم بل تحوّلت الى تعليم مواز يغطّي جميع المواد التّعليميّة. وتحكمه بورصة لأجور المعلّمين والأساتذة بناء على صيتهم وما حقّقوه من نتائج.

لقد تغيّر النّظام التّعليمي في تونس برمّته ولم يعد يضطلع بدوره السّالف كمصعد اجتماعي محرّك وأداة للتّغيير المجتمعي بعد أن تعطّل وأصبح خارج الخدمة.

فيزاول معظم التّلاميذ من العائلات الميسورة تعليمهم في مدارس تؤهلهم للحصول على شهادة البكالوريا بأفضل المعدلات ممّا يفتح لهم أبواب أفضل الشّعب الجامعيّة المؤهّلة لسوق الشّغل. أمّا الآخرون، وإذا كتب لهم ألاّ ينقطعوا مبكّرا عن الدراسة، فإنّهم غالبا ما ينجحون في الباكالوريا بمعدلات جدّ متوسّطة ولا خيار لهم سوى شعب تحيل مباشرة على البطالة. **ونتيجة لذلك أصبح الأطفال المنتمون إلى أسر فقيرة يرثون الفقر بشكل آلي.**

ليس من الضّروري أن تكون عالما اجتماعيّا فذّا كي تفكّك رموز التّوتّرات الإجتماعية وأسبابها والفوارق الطبقية والجهويّة ودوافع عدم الإكتراث بالشّأن العام وتراجع الحسّ الوطني.

فبالتّخلي عن المدرسة العموميّة، والتّي هي حجر الأساس للتّماسك الاجتماعي، تم تقويض المبدأ الأساسيّ للجمهورية ألا هو تكافؤ الفرص والحظوظ

ممّا أحدثت هوّة إجتماعية أدّت بنا إلى تعطيل المصعد الاجتماعي.

إنّ إعادة الاعتبار والأهميّة للمدرسة العموميّة أي مدرسة الجمهوريّة شرط أساسي ورئيسي لاستعادة سلّم قيم قويم. إنّ الأمر لا يتعلّق بإعادة إنتاج نموذج المدرسة العموميّة كما كانت في نشأتها الأولى ولكن بتكييفها مع الحاضر مراعاة للمتّحولات مع المحافظة على أساسيّات دورها. فالمدرسة مدعوّة لتركّز جهودها على السّنوات الأولى من التّعليم، والتّوقي من خطر الإنقطاع المبكّر عن التّعليم وألاّ تتردّد في إقرار رسوب من لا يستحقّ الارتقاء. أيّ مدرسة قادرة على تحديد قدرات التّلاميذ وتوجّههم إلى أقسام وقطاعات ومجالات تتلاءم وإمكانيّاتهم. وحتّى تؤدّي المدرسة مهمّتها على أكمل وجه وننهض بها وتصمد أمام منافسة القطاع الخّاص علينا أن نوفّر لها الموارد الماليّة والإطارات المؤهّلة المتعدّدة الاختصاصات.

فإلى جانب دورها التّعليمي والمعرفي فإنّ المدرسة مؤسّسة تعزز التّماسك الاجتماعي، وفضاء يؤصّل قيم المواطنة. وهي اليوم عاجزة على تكريس دورها التّربوي الذي اختفى بدعاوى التّقدمية والحرّيات. لذلك وجب فرض الانضباط والاحترام،

وهذا يمرّ عبر استعادة صورة المعلّم وهيبته ووقاره وقيمته التّي اهتزّت كثيرا نتيجة تخفيف العقوبات التأديبيّة إضافة إلى تردّي الوضع المادي للمدرّسين. يجب علينا أن نقي المعلّم من الحاجة والفقر حتى لا تهان مكانته الإعتبارية في المجتمع ونقيه من الحاجة للدّروس الخصوصيّة. فمتى تحقّق ذلك يحقّ لسلطة الإشراف أن تتحلّى بأقصى درجات الصّرامة تجاه كل مخالف. كما علينا أن نفرض في المدارس الزّي النّظامي الموحّد شكلا باعتباره عنوان مساواة داخل المؤسّسة وبذلك نغلّب المضمون على المظهر.

إنّ المدرسة والأسرة هما المجالان الأوّلان اللّذان نلقن فيهما أطفالنا القيم الأساسيّة لبناء مجتمعنا. فيهما نزودهم بالقيم والأساسيّات التي من شأنها أن تساعدهم على إكمال حلمنا بتونس المجيدة. ولن يتحقّق ذلك إذا لم يصبح الانضباط والنّظام وحسن الذوق والجهد والجدارة والوطنيّة متجذّرين في أجيالنا القادمة. فبلدنا يواجه تحدّيات كبرى تتهدّد سيادته وحتى نجعله منيعا مستديما وجب ترميم سلّم قيمنا.

أخلقة الحياة السّياسية

"السّياسة أول الفنون وأخر المهن"

فولتير

كما أثّر الفرنسيّون في مجالات الحياة المختلفة ورثنا عنهم كذلك نمط ممارستهم للسّياسة. فالأصل في الأشياء أنّ النّشاط السّياسي قرار شخصي يعتزم من خلاله صاحبه خدمة المجتمع من موقع ما ولفترة زمنيّة محدّدة. وليس أبدا مسارا مهنيّا أو سلّما للتّرقي الاجتماعي. ومع ذلك نجد المشهد السّياسي مليئا بالشّخصيّات التي تقدّمت إليه بداعي خدمة المجتمع فإذا بها تخدم ذواتها. فالخطط والمناصب السّياسيّة المختلفة توفّر لصاحبها نفوذا ووجاهة وبروزا اجتماعيّا لا تتيحه مجالات ونشاطات أخرى. ولكن على الطّامح لهذه المراتب أن يبدي مرونة في المناورة وقابليّة للتّنازلات ليستمر في موقعه وتجدّد له الثّقة ويضمن الاستمرار. وجملة هذه الممارسات التي تطبع المشهد السّياسي في تونس تثير شكوكا قوّية في السّياسيّين لذلك ينظر إليهم على أنّهم انتهازيّون يلهثون خلف المناصب غير عابئين بهموم الشّعب.

رغم أنّ الثّورة قلبت المشهد السّياسي رأسا على عقب فإنّ صورة السّياسي في المخيال العامّ لم ترمّم. وأصبح الرّأي العّام التّونسي يميلُ إلى التّعميم في أحكامه وريبته من السّياسيّين ونادرا ما يقرّ بوجود استثناءات. وهو حكم معمّم بات لا يراعي استثناءا ولا يتيح تميّزا. ويصل صدى انتشار صراعات التّموقع في الأحزاب وفي بلاطات السّلطة وترد أخبار عن تضارب المصالح وإثراء غير المشروع واختلاس المال العام لتزيد الطين بلّة وتفاقم من حجم الشّكوك في صفوف النّخبة السّياسية ويلوّث المشهد السّياسيّ برمّته. وليس أدلّ على قولي ما أقدم عليه الرّئيس المؤقّت الأسبق "فؤاد المبزع" قبل انتخابات المجلس التّأسيسيّ حيث عمد إلى ترفيع راتبه بمرسوم غير قابل للنّشر فحوّله من 21 ألف دينار إلى 30 ألف دينار.

لذلك تحتاج البلاد اليوم وأكثر من أيّ وقت مضى إلى إحلال الثّقة بين الشّعب وممثّليه فباستمرار مناخ تسوده عدم الثّقة يصبح من الوهم أن ننتظر دعما شعبيّا للسّياسات المنتهجة خاصّة وأنّ بعضها يتطلّب تضحيات وتقشّفا وحرمانا.

إنّ العمل السّياسي يحتاج إلى حدّ أدنى من التّمويل وتعبئة الموارد ولكن أن يُصبح المال هو المحدّد للنّجاح والشّرط الأساسي للظفر بالاستحقاقات فهذا فعلا أمر يثير مخاوف جديّة حول سلامة التّمشّي الدّيمقراطي ويطرح أسئلة حول التّمثيليّة المنبثقة عنها ومدى أحقيّتها. إذ لم تحض مسألة تمويل الحياة السّياسية بنقاش جدّي بعد الثّورة ووقع التخلّي عن فكرة التّمويل العموميّ بذريعة إعفاء الخزينة العامّة من هذا العب ء واستقرّ الرّأي على أن يوكل للأحزاب مهمّة تعبئة الموارد الماليّة المستلزمة لضمان نشاطها. ولعلّ ما رجّح هذا الخيار هو تعدّد الأحزاب المرخّص لها ممّا كان سيتطلّب مبالغ ضخمة. وكأنّه دعوة لخصخصة الحياة السّياسية.

فكان من نتائجه أن عجزت الأحزاب الجديدة والنّاشئة عن استدراج المانحين ورجال الأعمال فضلّت مواردها مقتصرة على مساهمات منخرطيها الضّعيفة والشّحيحة ممّا أعاق تطوّرها وانتشارها. وعزّز هذا التّمشي نفوذ المانحين وتأثيرهم المباشر على القرارات والخيارات صلب هذه الأحزاب ممّا جعلها عاجزة عن تطبيق الدّيمقراطيّة حتّى داخلها. لذلك غالبًا ما تعود رئاسة القائمة الانتخابية والمراكز

القابلة للفوز فيها إلى كبار المانحين القادرين بدورهم على تمويل حملاتهم. وهكذا تولد العمليّة الانتخابيّة منذ وهلتها الأولى مشوّهة تبجّل الميسورين وتهمّش المعدمين. ويزداد التّشوه بشاعة أثناء الحملات الانتخابية وإبّان التّصويت حيث تنفق الأموال بلا رقيب ولا حسيب لتكييف النّتائج.

إنّ العمليّة الدّيمقراطيّة في حاجة ملحّة لمراجعة جذريّة ويمثّل تمويل الأحزاب أول محطاتها. فالحياة السّياسية ليست ترفا ولاهي شأن خاص لذلك وجب على المجموعة الوطنيّة إيلاؤها العناية التّامة وعدم التّنصل منها حتى لا تصبح حكرا على الميسورين وتنتزع من عامة المواطنين الأهليّة للتّرشح للانتخابات. فعلى الدولة أن تموّل الأحزاب حتى لا تحرم المواطنين الأقل حظًا ماديّا من التّرشح للمناصب السّياسيّة. على الدّولة أن تفتح الفضاءات العموميّة للأحزاب لتعقد اجتماعاتها وتخصّص قناة تلفزيونيّة عموميّة بشكل كلّي أو جزئي للحياة السّياسيّة حتى يتسنّى للأحزاب التعريف ببرامجها. كما يجب تغطية تكاليف الطّباعة ووسائل التّسويق المختلفة للمترشّحين مع التزام هؤلاء بسداد هذه المبالغ في صورة عدم انتخابهم. ولا بدّ من مراجعة سقف المبالغ

الممنوحة عن كل فرد بحيث لا تتجاوز خمسة أضعاف الأجر الأدنى الصّناعي وأن تخصم الهبات من قاعدة الضريبة.

يجب القطع مع الصّورة النّمطيّة للسّياسي اللاهث خلف مصلحته الذاتية لتحلّ محلّها صورة المواطن الذي نذر نفسه لخدمة الصّالح العام. وهو ما يتطلّب أن يبرهن السّياسيّون عن صدق نواياهم وعن استعدادهم للتّخلي عن كلّ ما من شأنه أن يوحي بتحقيق منفعة شخصيّة أو ما يمكن اعتباره كسبا بدءًا بالأجور الممنوحة لهم.

عادة ما تكون أجور المسؤولين المنتخبين أعلى من الرّواتب التي كانوا يتقاضونها خلال مزاولتهم لمهنهم، لذلك يكون من الإنصاف أن يتمتّع كلّ منتخب بذات الرّاتب الذي كان يتقاضاه قبل انتخابه. وفي ذلك درء لشكوك مشروعة حول النية في تحسين وضعهم الإجتماعي من خلال العمل السّياسي. إضافة إلى ذلك، على أصحاب المهن الحرّة الإلتزام بالتّخلي عن أيّ نشاط خاص خلال فترة نيابتهم ويتلقّون أجرا معادلا لما يقبضه الموظفون العموميّون الذين لهم نفس الشّهادة العلميّة. يجب ألاّ تكون المكافآت والأجور في شكل رواتب شهريّة قارّة بل تحسب على أساس الحضور

الفعلي حسب ما تثبته سجلاّت الحضور في المجلس. بهذا نردع الذين تحفّزهم المكاسب الماليّة وتدفعهم للتّرشح لمختلف المحطّات الانتخابية. ويجبر السّياسيّون على الانضباط فلا نرى مستقبلا قوانين تناقش في برلمان مهجور. وكأنّي أسمع أصوات المعترضين على هذه المقترحات متعالية بقولهم أن الذين يتقاضون أجوراً زهيدة يصبحون فريسة سهلة للفساد يسهل استدراجهم بدافع الحاجة. ولا جواب لهم سوى أن من درج على الفساد وحمل عليه جبلّة لن يثنيه عنه ارتفاع الرّاتب أيّا كان لذلك يتحتّم ان تضطلع الهيئات الرّقابية المختلفة بدورها الرادع حتى تقطع الطريق على إخطبوط الفساد. لإنّه إن كنا غير قادرين على التحقيق والتّفتيش في دوافع ونوايا المترشّحين لمختلف المناصب والمسؤوليّات السياسيّة فإنّه يمكننا من خلال القيود الماديّة أن نثنيهم عن ذلك ونحد من جشّعهم. ومن أبواب أخلقة الحياة السّياسيّة وضمان فرص أوفر للتّرشح لمختلف المسؤوليّات يجب الإقرار بعدم جمع أيّ شخص لمناصب متعدّدة حتى لا يجتمع في يده نفوذ واسع ويصبح الحاكم بأمره في منطقته.

من ناحية أخرى ليس من المنطقي ولا من الطّبيعي أن تحدّد السّن الأدنى للمترشّحين لرئاسة الجمهوريّة دون تحديد سقف السنّ الأقصى، مما يحتّم مراجعة الدّستور، ليكون السنّ الأقصى للتّرشح هو 70 عاما وذلك لاعتبارات فيزيولوجيّة بديهيّة.

دعونا نعيد للسّياسة نبل مقاصدها وللسّياسيّين شرفهم وهم الذين تقدّموا لخدمة الشّعب والصّالح العام باذلين في سبيل ذلك راحة بالهم ومضحّين بمساراتهم المهنيّة على حساب أسرهم وعائلاتهم. دعونا نرفع المسؤوليّة السّياسيّة فوق كل الشّكوك والظّنون والدّوافع الخفيّة.

علينا أن نعتمد مجمل هذه الضوابط حتى يكون ساستنا مثاليّين. من هذا المنطلق، يجب أن يتمّ تأطير العمليّة السّياسيّة برمّتها من خلال تشجيع مواطنة نشيطة وتشاركيّة تحظى بالمبادرة التّشريعيّة الشّعبيّة التي تهب المواطنين حقّ اقتراح القوانين ومعارضتها، حينها فقط سيستعيد الشّعب سيادته الكاملة ويتصالح مع ممثّليه ومنتخبيه، طبق ما سيقع التعرّض له لاحقا بإسهاب.

دستور يصادر السّيادة الشّعبيّة

"أنا لا أخاف الاقتراع العام، سيصوّت النّاس كما نقول لهم"

ألكسيس دي توكفيل

إنّ الدّستور ككّل عمل إنساني يعاني من عيوب ونقائص. وأيّا كان نموذج الحكم الذي تمّ اعتماده فإنّه بدافع المتغيّرات قد يصبح في مرحلة ما لا يفي بشكل كاف بالدّور المنتظر منه. إنّ الكمال ليس سمة هذا العالم. لذلك نحن نضع اليوم موضع الشكّ ما كان بالأمس القريب من المسلّمات وقد نندم غدا على ما نحدثه اليوم من تغييرات. ولعلّ الحكمة تكمن فيما يتعلّق بالدّستور في احترام المؤسّسات الدّستوريّة وفقا للرّوح والمبادئ التي قسمت بمقتضاها السّلط. ولنا في الأنظمة الدّيمقراطية التي نجحت واستمرّت لقرون خير دليل على ذلك.

تعرّض الدّستور الجديد منذ خطواته الأولى إلى هجمات متكرّرة ومناورات دوريّة من قبل أولئك الذين يدعون لنقض خياراتنا تدفعهم خدمة طموحاتهم

الشّخصيّة أو تحت وقع متغيّرات ظرفيّة. وما فتئ الرئيس الباجي قايد السبسي يسعي خلال السّنوات الأربع الأولى لنيابته إلى توسيع مجال سلطته على حساب رئيس الحكومة. وقد تسبّبت خدعه ومكائده في جزء كبير من الصّعوبات السّياسيّة التي عرفتها البلاد. ووجدت الدّعوات المتواصلة لتغيير النّظام السّياسي والعودة إلى النّظام الرّئاسي بعض الصّدى لدى رأي عام قليل الدّراية بمثل هذه المسائل الدّستوريّة. ولكن صوت العقل يقول إنّه ليس هناك نموذج جيد وآخر سيئ للحكم وإنّما هناك نموذج يحترم فلسفة النّظام السّياسي وأحكامه وآخر يفسدها بالتّلاعب بها. فالدّستور يقسّم السّلط وصلاحيّات الاختصاص ومجالاته حسب النّظام السّياسي المعتمد فيتوسّع أو يضيق بعضها لصالح مؤسّسة على حساب أخرى. لكن في المحصلة يكون مجموع ما قسّم من الصّلاحيّات متساويا أيّا كان النّظام المعتمد. لذلك فإنّ النّقاش حول المراجعة الدّستوريّة بهدف توسيع صلاحيّات رئيس الجمهوريّة لا مبرر له حيث أن الدّستور الحالي فوّض صراحة لرئيس الحكومة معظم السّلطات والصّلاحيات التي كان يتمتع بها رئيس الجمهوريّة بمقتضى الدّستور القديم ونتيجة لذلك لا يهمّنا أن تكون الصّلاحيّات بيد الرّئيس أو بيد رئيس

الحكومة بل الأهم أن يتمّ تطبيقها قانونيّا من قبل مؤسّسة من مؤسّسات الدّولة.

إنّ النّقاش الذي يدور حول الصّلاحيات وتقسيم السّلط أثبت أنّه عديم الفائدة ويضرّ باستقرار المؤسّسات. فلو قمنا بنظرة فاحصة لمجالات اختصاص المناصب العليا في البلاد لاكتشفنا أنّها مجالات مفتوحة وغير مغلقة ذلك أن الأمر متروك لأصحاب المناصب كي يوسّعوا مجالات عملهم وآفاقها من خلال قدرتهم على الإبداع والخيال. **فرئيس الجمهوريّة رغم ما يقال عن محدوديّة سُلطاته بإمكانه أن يتدخّل في جميع الخيارات الكبرى للبلاد مستندا لأهليّته الدّستوريّة في تقديم مشاريع قوانين. إنّ الرّئيس وبما يكفّله له الدّستور من دور قادر على التّأثير في الخيارات الإقتصادية والإجتماعية وبإمكانه إلزام البرلمان بتمرير مشاريع قوانينه خاصّة باستناده إلى الدّعم الشّعبي الذي رفعه إلى هذا المنصب وعلى تعبئته.**

إنّ الدّستور الحاليّ ينصّ على أن يكون الرّئيس فوق أيّ نشاط حزبي خاصّة إذا كانت الحكومة من غير حزبه. ممّا يضمن عدم تورّطه في إدارة الشأن اليوميّ الذي تنغمس فيه الحكومة. فهو يتابع الرّأي

العام بيقظة ويمسك بنبضه ويتموقع كحكم بينه وبين الحكومة.

يستمدّ رئيس الجمهوريّة قوّة ومكانة خاصتين من طبيعة انتخابه الشّعبي المباشر مما يؤهّله ليصبح قوّة نصيحة واقتراح ومبادرة من خلال مساهمته التّشريعيّة. كما يمكنه أن يتحوّل إلى قوّة معارضة وذلك بالإعتراض على بعض نصوص القوانين وإعادتها لتخضع لقراءة ثانية. وهكذا يصبح بمثابة غرفة تشريعيّة ثانية على طريقة مجلس الشّيوخ.

لإنّ لم يعد ذلك الرّئيس الماسك بمجمل السّلطات التّنفيذية كما اعتدنا عليه في دستور 1959 الاّ أنّه، وبمقتضى الدّستور الجديد، يمكنه ان يصبح معدلا لسطوة السّلطة التّنفيذية، ومستمعا لنبض الشّارع والشّعب وناقلا لمشاغله إضافة إلى كونه الحارس الأمين لمعبد المؤسّسات الجمهوريّة والضّامن لحسن سير الحياة الدّيمقراطيّة.

إنّ الاستقطاب الثّنائي للسّلطة التّنفيذيّة وتوزيعها بين رئاسة الجمهوريّة ورئاسة الحكومة ينظر إليه على أنه شتّت صلوحياتها وأعاق تماسكها بينما نراه في واقع

الأمر يتيح فرصة إضافيّة للمراقبة والتعديل صلبها وفق روح الدّستور.

إنّ أيّ دستور مهما أتقنت صياغته وصدقت نواياه لا يضمن تطبيق مبادئه دون إرادة شعبيّة تسنده وتحرص على احترام مبادئه وإلاّ تحوّل إلى تمرين إنشائيّ ليس إلاّ. وهكذا وقع التّلاعب بالدّستور الحالي على غرار سابقه. ينتهك الدّستور وسط عدم اكتراث الرّأي العام ولامبالاته. فقد اجتهد الرّئيس الحالي في استعمال الحيل والمناورات للتّلاعب بالدّستور وتحويل وجهة نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي. إنّ عدم اكتراث المواطنين البيّن بالشّأن العام يفسّر، إلى حد كبير، حالة الاستقالة الجماعيّة وقلّة الوعي بالرّهانات. وأدّى غياب أحكام دستوريّة تجعل من المواطن طرفا فاعلا في الحياة السّياسيّة إلى حالة من الاستقالة الجماعيّة. فالوعي ثمرة ثقافة ودربة تتعهّد بهما المدرسة والأسرة والفضاء العام ويكتسبهما المواطن على مدى سنوات.

فبالإضافة إلى السّعي الفردي لاكتساب المعارف والإلمام بالأدوات التي تحكم عيشنا المشترك في ظلّ الدّيمقراطيّة أصبح لزاما على المدرسة

والأسرة ووسائل الإعلام والسياسيّين أن يضطلعوا بدورهم في تحسيس المواطنين وتثقيفهم سياسيّا.

لا شكّ في أنّ الدّيمقراطيّة هي أفضل نموذج ابتدعته الإنسانيّة لإدارة خلافاتها وفضّ نزاعاتها. لكن لا يمكن إرساء ديمقراطيّة في غياب ديمقراطيّين أي دون مواطنين منخرطين في تطبيقها يضمنون عدم تحول الدّيمقراطية إلى مجرد آليّة توظّفها أقليّة نافذة لخدمة مصالحها.

إنّ الفرق بين الدّيمقراطيّة الفعالة التي تعكس الإرادة الشّعبيّة والدّيمقراطيّة الصّورية يكمن في درجة وعي المواطن والتزامه بأبعادها والسّهر على مراقبتها. لقد أوحى حدوث ثورة سلميّة ومفاجئة وتخلّص بلادنا من النّظام الاستبدادي الذي كان جاثما على صدورنا باكتمال وعينا الجماعيّ وبجاهزيّتنا لخوض غمار حياة ديمقراطيّة. لكن مع الأسف اتّضح أنّنا كنّا واهمين. فالانتفاضة ضدّ الاستبداد لا تعني ضرورة الأهلية لإعادة البناء. فالنّاس وقد ظلّوا طويلا مبعدين عن الحياة والشأن العاميّن لا يدركون دائما قوتهم ووزنهم في التّأثير على مسارات الأحداث. **لا يرى الدّستور الحاليّ في المواطن سوى ناخب يدعى كلّ خمس سنوات للإدلاء بصوته ليختفي بعد ذلك في**

ظلمة النّسيان. أيّ دور للمواطن في الدّستور الحاليّ وأيّة نقلة نوعية إذا ما كان مثل سلفه لا يرى فيه غير ناخب عرضي؟ إنّها ديمقراطيّة في غيبوبة تستيقظ دوريّا كلّ خمس سنوات لتحصد أصوات النّاخبين قبل التحرّر من أيّة وصاية. أصبحت الانتخابات بمثابة صكّ على بياض للمنتخبين الذين سرعان ما يخرجون عن السّيطرة ويوظّفون الشّرعيّة الانتخابية لخدمة مصالحهم ويسيئون التّصرف فيها. ليست هي الدّيمقراطيّة التي أحلم بها. إنّي أحلم بمواطنين يقظين يكونون أصحاب السّيادة الفعليّة يودعون السّلطة في يد من يستحقها وينخرطون على أوسع نطاق ممكن في الحياة العامة حتى لا تكون الانتخابات مجرّد مسرحيّة.

إنّي لا أتنكّر للدّستور في ملامحه الكبرى ولكنّني أؤيد وبشدّة ضرورة أن ينفتح ليقحم المواطن كقوّة حكم ومشاركة مستمرّة داخل المنظومة الدّيمقراطيّة. فالدّستور الحالي يستثني المواطنين أصحاب السلطة الحقيقيّين من الفعل ويسلبهم حقهم في اتّخاذ القرار ويرسّخ ديمقراطيّة صوريّة تستحوذ من خلالها أقليّة نافذة على دواليب القرار. يحدث هذا وسط لامبالاة وتنصّل شعبّي شبه عام، وكيف للمواطن أن يهتمّ بحكم لا نفوذ له فيه ولا قرار؟

إنّ منظومتنا الدّيمقراطيّة متكلّسة يخيّل لها أن لا غبار على شرعيّتها ما دام التّصويت قد تمّ لفائدتها. فهل حكم على الشّعب بتحمّل تبعات خيارات أقدم عليها في لحظة ما دون إمكانيّة مراجعتها أو العدول عنها في حال اتّضح خطؤها؟ بأي حقّ نمنعه من التّدارك بين محطتيّن انتخابيّتين؟ أيّ منطق هذا الذي لا خيار فيه للمواطن سوى التّجديد لمن انتخب سابقا أو تعويضه على شرط أن يتم عهدته؟ وماذا لو أقدم المنتخبون على خيارات كارثية؟ أننتظر نهاية العهدة؟

لذلك لا بدّ من مراجعة الدّستور ليفسح المجال أمام الشّعب صاحب السّلطة الفعليّة.

لقد دأب الخطاب الرّسمي على نعت الدّيمقراطيّة "بالتّحول الدّيمقراطي" وكان في ذلك حذر ورغبة في تقيد الشغف الشّعبي بالحريّة وهي من الشّعارات الثّلاثة التي رفعتها الثّورة. اخترنا ديمقراطيّة في ظلّ نظام برلماني. وأثبت النّظام البرلمانيّ، كما تمّت ممارسته، عن عجزه على تحقيق السّيادة الشّعبيّة. واتّسم بصراعات تموقع وسادت الفوضى وعدم الإستقرار وتفشّى الإحباط وخابت آمال الذين علّقوا أحلامهم على الثّورة. لقد جُرّد الشّعب من سيادته. ووجد أصحاب السّيادة الحقيقيّون أنفسهم دون

سيادة ومجرّد أدوات في أيدي الإقطاع المالي الذي استند عليه نظام بن علي. ولم يقطع النّظام المنبثق عن الثّورة دابر أعمدة نظام بن علي بل تعايش معها قبل أن يتحالف معها.

تسبّب فشل الحكومات المتعاقبة بعد الثّورة في إحباط تسلّل إلى نفوس التّونسيّين فانعدمت معه الثّقة الشّعبيّة في النخب السّياسيّة وتحوّل إلى عدم استقرار اجتماعيّ دبّت من خلاله الفوضى وساد الإكتئاب لتتبعه حالة من العزوف عن الشّأن العام. ليصبح الرّفض التّام والعام دون تمييز للطّبقة السّياسيّة سواء أكانت في السّلطة أم في المعارضة. والاستنتاج الشّائع لدى التّونسيّين يقضي باعتبار جميع السّياسيّين برمتّهم زمرة من الانتهازييّن يصطادون المناصب والحقائب لا همّ لهم سوى خدمة مصالحهم. فهل لنا أن نلوم النّاس على هذا الاستنتاج المعمّم؟

محاكاة لتاليرون، أقول إنّ "كلّ ما هو مفرط غير ذي شأن" وأن التّعميم يضرّ بصحّة الحكم وإن كنت ألتمس لهذا الاستنتاج الشعبّي السّريع بعض الأعذار.

نحن نتعامل في الواقع مع التعدديّة الحزبيّة وهي ممارسة جديدة علينا لم نعتدها. إن التّونسي اليوم في مرحلة دربة. لم يجهز لها بما فيه الكفاية من المعارف والآليات لفك شفرة الخطاب السّياسي، إن اعتبرنا وجود خطاب سياسي حقيقي أساسا. ولعلّ بعض وسائل الإعلام قلّة نزاهتها وانعدام حيادها وبخطابها الموجّه فاقمت من تذبذب المواطن وضبابيّة الرّؤية لديه.

من جهة أخرى نجد ما يبرّر رفض المواطنين للسّياسيّين فهم يرون بأمّ أعينهم نوابا تنصّلوا من عهودهم وانبرّوا يخدمون مصالحهم الخاصة وينمونها. فتراهم ينتقلون من كتلة برلمانيّة إلى أخرى ومن حزب إلى أخر وينخرطون في صراعات ثانويّة لا علاقة لها بالمصلحة العامة. نواب يتهافتون على الظّهور الإعلامي ويتركون أسوأ الأثر لدى المشاهدين فلا كياسة ولا لياقة ولا آداب حوار. بعض النّواب يقدّمون صورة طبقة انتهازيّة أتت لخدمة نفسها ورعاية مصالح مقرّبيها بدلا من خدمة المواطن.

هل نلوم النّاس على افتقارهم لقدرة التّمييز وسطحيّات دوافع الاختيار؟ والحال أنّهم لم يسبق لهم أن عرفوا أوتمرّسوا أو خبّروا المحطّات والصّراعات

والهزّات التي تتشكّل من خلالها المفاهيم الأساسيّة للدّيمقراطيّة وأدوات العيش المشترك.

إنّ قيمًا كالجمهوريّة والمواطنة وحقوق الإنسان والمساواة والتّكافؤ في الفرص والحداثة مكاسب وقع إقرارها في بلدنا بإسقاطات من السّلطة ولم تكن أبدا موضوع مطالبة شعبيّة فلم تأت نتيجة حراك سياسيّ بل في الغالب هي منّة من الحاكم. فهي مفاهيم لم يقع استبطانها والأخذ بها. فهل لنا ان نستغرب بعد ذلك حين نراها نوايا معلنة دون ترجمة فعليّة في الواقع المعيش؟ وهو ما يفسّر انتظارات النّاس من الأحزاب إذ هي غير متجانسة تماما مع طبيعة دورها. فالأحزب في مخيالهم تنشئ المصانع وتشغّل وتغدق العطاء وإلاّ فلا جدوى لها؟ وكثيرا ما يعيبون عليها أنها لم تقدم ولم تنجز شيئا. ويختلط الأمر ويشتبه عليهم أكثر وهم يشاهدون بعض الأحزاب من ذوي النّعمة والترف المالي يتحوّل إلى جمعيّات خيريّة سالكة في ذلك درب ما دأب عليه نظام بن على من إذكاء للزبونيّة. أو يستمعون لأحدهم وهو يترأس حزبا حديث الانشقاق عن نداء تونس يعد بتلبية حاجة المواطنين للمرافق العموميّة بما يعني أنّه يحلّ محل الدّولة.

بأيّة موارد؟

لا تُبني الدّيمقراطيّة بإسقاطات وبإرادة فوقيّة وبلافتات تثبت على المؤسّسات والهيئات المختلفة. لذلك نحن في حاجة للشّروع في برنامج واسع النّطاق هدفه تثقيف المواطنين عبر جهد تعليمي شامل لغرس التربية المدنيّة والوعي العام بقيم الدّيمقراطيّة. والدّيمقراطيّة تستوجب بدورها إعادة النظر فإن كان لا جدل في أهميّتها كخيار للحكم فإنّه علينا تكييف آليّاتها حتى تتلاءم مع واقعنا التّاريخي، والاجتماعي والجغرافي.

لا خلاص لنا سوى في اعتماد الحمائيّة الإقتصادية

"عندما تهب رياح التّغيير يبني البعض جدرانا ويبني آخرون طواحين هواء".

مثل صيني

يشهد العالم اليوم بروز صراع مرشّح للتأجّج والاستفحال بين منهجين متعارضين أحدهما العولمة التي طبعت السّياسات الإقتصادية في العقود الأخيرة وثانيهما الحمائيّة التي تبرز كخيار بديل ومعارض لها. لقد استبدّت العولمة كعقيدة متفردة تسُوس العالم في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تبرز الحمائيّة من جديد ويتنامى المنادون بها ممّن يدعون إلى أتّباع منوال انطوائي وهو ما أعاد الاهتمام بالحمائية وأعاد طرحها كبديل للتبادل الحرّ الجامح. ومن المفارقات العجيبة أن يكون أنصارها اليوم ومن شرعوا فعلا في تطبيقها هم ذاتهم من كانوا دعاة العولمة والذين نظروا لها وفرضوها من خلال اتفاقيات أقرتها منظّمة

التّجارة العالميّة. وجاء ذلك نتيجة لما تبيّنوه من الآثار السّلبيّة للعولمة.

كان الأمر يعد منطقيّا ومنتظرا لو صدر عن بلدان العالم الثالث التي دفعت ثمن التجارة الحرّة وعانت من عواقبها الوخيمة ولكن المفاجأة أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية وبريطانيا وهنغاريا تحت حكم فيكتور اوربان وبولندا تحت حكم كاتشينسكي هي من انقلبت على سياسات الانفتاح وتبنّت الحمائيّة.

ففي الولايات المتّحدة جعل دونالد ترامب من الحمائيّة المحور الأساسي لحملته الرّئاسيّة وها هو اليوم يفي بوعوده الانتخابية ويقطع مع الاتفاقيات المتعدّدة الأطراف مفضّلا المعاهدات الثنائيّة. من ناحية أخرى اختارت بريطانيا بتصويتها للخروج من السّوق الأوروبيّة *البريكسيت* Brexit واستعادة حدودها التجاريّة.

يرافق تطبيق هذه السياسات الإقتصادية ظهور نزعة قوميّة متشدّدة تنتشر بسرعة. وكانت قد انطلقت من بلدان وسط أوروبا. ورغم أنّ تطبيق الحمائيّة لا يزال مقتصراً على عدد قليل من البلدان إلاّ أنّ الفكرة تتناقلها النخب السّياسيّة الغربية وتستحوذ على جانب

من النقاش العام ناهيك أنّ ما لا يقلّ عن أربعة مرشحين للانتخابات الرئاسيّة الفرنسيّة الأخيرة كانوا من دعاة تطبيق سياسة حمائيّة وهم "مارين لوبان" و"جان لوك ميلونشون" و"أرنو مونتبورغ" و"فرنسوا أسيلينو". وجميعهم يتحججون في دعواهم بما تشهده الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية من تدهور جرّاء تراجع القدرة التنافسيّة للمؤسّسات الفرنسيّة مقابل ازدهار الإنتاج الأجنبّي ممّا يستوجب حماية الاقتصاد والمواطنين من تبعات سياسات الانفتاح.

بعيداً عن الرّجم بتهم التقوقع والجمود والانطواء التي عادة ما توجه لدعاة الحمائيّة، فإنّ خيار الحمائيّة الإقتصادية يمثل خيارا ضروريّا وحتميّا للتّصدي للآثار الوخيمة للعولمة. فقد أحدثت العولمة تصدّعا وخطرا على آلة الإنتاج جرّاء ضعف القدرة التنافسيّة للمؤسّسات امتدت آثاره إلى عديد الشعوب التي شهدت مزيدا من التفقير ومن الفوارق الإجتماعية. فطرح خيار الحمائيّة بديلا عن العولمة والجدل الذي يرافقه أملاهما تدهور الأوضاع وما آل إليه الواقع المعيش.

لا شكّ أن الكثيرين غنموا من العولمة وازدهرت في ظلّها بلدان وجنت شركات عالميّة

أرباحا طائلة ولكن آخرين لأسباب عدة لعلّ أهمّها أنّهم لم يكونوا مؤهلين لها عانوا صعوبات حقيقيّة وشهدوا تقويضا لاقتصادهم ولم يجنوا سوى مزيد من التّوتر الاجتماعي والرّكود الاقتصادي.

أعود إلى وضعنا الدّاخلي لأتساءل هل ناقشنا مختلف هذه الخيارات الحاسمة في تحديد ما يتعيّن علينا سلوكه من سياسات؟ كلا بل بالعكس، إنّ الطّبقة السّياسيّة التّونسيّة برمّتها عدا بعض الاستثناءات القليلة تؤيّد التّبادل الحرّ وتدعمه. ولا يأتي هذا التّأييد نتيجة لخيارات وقناعات مدروسة بل نتيجة استسلام وتسليم ورضوخ للاتفاقات والمعاهدات المبرمة. فغاية ما نقوم به هو المضي إلى الأمام في طريق مسدود وملائمة وضعنا وسط المصيدة التي وقعنا فيها.

بينما تراجع الاقتصاديات الكبرى خياراتها الإستراتيجية، لا يزال الخطاب السّياسي لنخبنا يقوم على الدّعوة إلى اقتحام الأسواق الأجنبيّة بينما تصارع مؤسّساتنا من أجل البقاء وتعجز منتجاتنا عن فرض نفسها في السّوق المحليّة وفي الآن ذاته نحدّ من الرّسوم المفروضة على السّلع المورّدة ونرخّص لانتصاب العلامات التجارية الأجنبيّة.

لاشيء يفسّر قصر النظر هذا سوى عدم فهم المتحوّلات التي يعيشها العالم أو تداخل المصالح بين دوائر الأعمال والمال من جهة والسّياسة من جهة أخرى. فدعم هؤلاء لؤلائك يضمن استماتتهم في الدفاع عن مصالحهم.

وفي الأثناء يتمادى القارب في الغرق، فقد تفاقمت المديونيّة بشكل يصعب تحمّله وتدهورت قيمة الدينار وتهاوى كما لم يسبق له أبدا وتراجعت المقدرة الشرائيّة وتواصل الرّكود الاقتصادي ففاقم من البطالة المزمنة ونمى الفروق فنجم عن ذلك شرخ اجتماعي أفرز طبقتين، أقلية شديدة الثراء وأغلبيّة تكابد الفقر وتراجعت الدّولة عن دورها الاجتماعي فاضطرت إلى انتهاج سياسات تقشّفية على حساب الخدمة العامّة والمواطنين الأشد حرمانًا. كيف لنا بعد هذا أن نعجب من تدني مستوى التّعليم وسوء الخدمات الصّحية والقضائيّة ومن انعدام الأمن وتفاقم حالة التوتر الاجتماعي.

لا شيء يجب أن يعوق ضرورة التّفكير والتّساؤل حول السّياسات الإقتصادية التي يتحتّم انتهاجها. المهمّ أن نتدارس الأمر واضعين نصب أعيننا مصالح الوطن العليا غير عابئين بالهوامش

والحيثيات. ومن البديهي أنّ هذه الخيارات لا يُقصد بها أن تكون أزلية غير قابلة للمراجعة والتّحيين إذ لا توجد سياسات إقتصادية جيدة وأخرى سيّئة ولكن هناك خيارات مناسبة وأخرى غير مناسبة. هدفنا النّهائي يكمن في بناء اقتصاد مشعّ وجسور ومبتكر. وبلوغ هذا الهدف يحتّم علينا تخطيطا بعيد المدى وعملا شاقا لا يهدأ له بال. وقبل ذلك علينا القيام بإصلاحات أوّلية تشمل قطاعات متعدّدة في مقدّمتها التّربية والتّعليم والعمل على إشاعة قيم العمل والبذل وتهيئة مناخ اجتماعيّ سليم يؤسّس لعلاقات تشاركيّة بين الأجراء وأرباب العمل.

أعي ضخامة هذا المشروع وما يتطلبه من بعد نظر ومثابرة وبراعة وحكمة ويشترط مسبقا إيقاف النزيف ووقف التّقهقر وعكس الاتجاه وهو ما يستوجب اعتماد الحمائيّة القطاعيّة التي ما فتئت أطالب بها منذ سنة 2012. سيعترض عليه البعض بدعوى أنّه انكماش ولكن دعنا نسميه تراجعًا استراتيجيًا وخطوة ضروريّة لحماية مؤسّساتنا وشركاتنا تضمن لها الدّيمومة والصّمود. هذه المقاربة لا تعفي شركاتنا من المنافسة بعضها بعضا حتى لا يبقى في النّهاية سوى تلك التي لها القدرة على المنافسة عبر السّيطرة

على تكلفة الإنتاج او مراعاة معايير الجودة. ويتيح لنا الوقت فرصة عادة تأهيل على العيش على مواردنا واستعادة قيمنا الحقيقيّة وطرد التظاهر والبهرج والتركيز على الضّروري.

سنتمكّن من حماية أنفسنا حين نحدّد أسباب عجزنا الحاليّ وأسباب عدم قدرتنا على التكيّف مع المنافسة. فشرف المرء في مراجعة خياراته حين يدرك حدودها وليس في العناد والإصرار على الخطأ. فهل يعلم المدافعون المتحمّسون عن التّجارة الحرّة أن البلدان المتخلّفة أرغمت على التّوقيع على اتفاقيّات التبادل الحرّ ودفعت للقبول بها تحت الضّغط؟

إنّها عمليّة تحيّل موصوفة كما يصفها جوزيف ستيڤليتز[1] الذي كشف الظروف المشينة التي تمّ فيها هذا الاحتيال. إن إستراتيجية الولايات المتحدة متواطئة مع الاتّحاد الأوروبيّ تركّزت على اختيار مجموعة صغيرة من الدّول النّامية عرضت وزراء تجارتها لضغوط قاسية داخل ما يعرف "بالغرفة الخضراء"

[1] JOSPEH.E.STIGLITZ 1 : La grande désillusion Ed Fayard. 2002. Page 84.1 Ha-Joon Chang: Economics: The User's Guide. Pelican Books, 2014- P447

لمنظّمة التّجارة العالميّة، ولم يغادر أيّ منهم الغرفة حتى يمضي على الامتيازات المطلوبة والتي يتحجّج بها بعد ذلك لاستدراج البلدان الأخرى للمصادقة عليها.

ولنا في اتّفاقيّات النّسيج خير دليل على جور اتّفاقيات التّبادل والقيود المفروضة على حرّيتها. ففي حين لا تخضع صادرات البلدان المتقدمة لأية قيود أو شروط تحدد للبلدان النامية حصص وكميّات محدّدة أيّا كانت قدرتها الإنتاجية.

بل إنّ البلدان المتقدّمة بقيادة الولايات المتحدة تفنّنت في الالتفاف على الاتّفاقيات المبرمة وابتدعت حيلا ومكرا لتوظيف التبادل الحرّ لتعزيز صادراتها حتى في المجالات التي تحظى فيها البلدان المتخلفة بقدرة تنافسيّة طبيعيّة. من ذلك تطبيق قاعدة المنشأ التي تتيح للمنتجات المعتمدة على القطن الأمريكي الحصول على معاملة تفاضلية وحوافز على حساب من يستخدم قطنًا أرخص كلفة وأفضل جودة كالقطن المصري. أليست هذه ممارسة مقنّعة للحمائيّة؟

إنّ تعدّد الحواجز التّقنية والتّفنن فيها يقيم حاجزا حمائيّا فعّالا يصعب على البلدان النامية تجاوزه

ويحرمها من دخول أسواق البلدان المتقدّمة ممّا يفرغ التبادل الحرّ من معناه.

أمام هذا الحيف الجليّ، كان من المفترض أن تقوم البلدان النّامية بإعادة النظر في استراتيجيّاتها والتزاماتها وتراجع انخراطها في اتّفاقيات منظمة التّجارة العالميّة. ولكنّها أمسكت عن الدخول في مجابهة مع القوى العظمى خاصّة وهي متفرّقة الصفوف مشتّتة الإرادة.

من البديهي أنّ أيّ صدام مع أطراف أكثر قوّة وتأثير لمواجهة هذا الظّلم سيمنى بخسارة حتميّة فهي تمتلك كثيرا من الأوراق والخيارات التي لا نسيطر عليها في الوقت الرّاهن. ليس لدينا من خيار سوى التصرف بسلاسة وببراعة. أوّلا من خلال ثني المورّدين المحليّين عن التّمادي في إغراق أسواقنا بالمنتوجات الأجنبيّة. وإن لم يتّعظوا فلنا من وسائل الضّغط المتعدّدة ما هو كفيل بردعهم. وثانيا من خلال تفعيل الدّيبلوماسيّة لتجنّب الضّغوطات الخارجيّة والعمل على توجيه الواردات نحو أنشطة وقطاعات وسلع ليس لدينا القدرة على تصنيعها أو ليس وراءها فوائد ربحيّة تذكر. يجب أن نطمئن الدول الكبرى التي نقيم معها علاقات "إستراتيجية" نكوننا لا نستهدف

مصالحها وأننا فقط نعمل على تغيير أوجه الإنفاق دون الإخلال بحجم المبادلات البينّية التي تجمعنا بها. وهكذا نضمن المحافظة على اقتصادنا ونحميه.

علاوة على كلّ ذلك لنا في تطبيق ضريبة القيمة المضافة الإجتماعية ورقة مبادرة أساسيّة لمواجهة تدفّق الواردات وتمكين مؤسّساتنا من مزيد من القدرة التنافسيّة. فبالموازاة مع الزّيادة في ضريبة القيمة المضافة يقع التخفيض في مساهمات أصحاب المؤسّسات ومؤجّريهم في الصّناديق الإجتماعية. ممّا سيؤدّي إلى انخفاض كلفة الإنتاج والزّيادة في الأجر للأجراء. ونتيجة لذلك سيتّم إلغاء تأثير زيادة ضريبة القيمة المضافة على المنتجات المحليّة ممّا سيمنحها قدرا أكبر من القدرة التنافسية. وعلاوة على ذلك، فإنّ الموظّف الذي يحصل على صافي راتب أعلى ممّا كان عليه قبل الزّيادة في ضريبة القيمة المضافة ستكون له قدرة شرائيّة أفضل. أمّا فيما يتعلّق بنقص إيرادات الصناديق الإجتماعية الناتجة عن تخفيض المساهمات الإجتماعية، فسيتم تعبئتها بتخصيص جزء من ضريبة القيمة المضافة لسد العجز الحاصل.

لقد عملت الجولات المختلفة لمنظمة التجارة الدوليّة على رفع التدابير الحمائية التي تحمي بها

البلدان النامية منتوجاتها. وانصّب اهتمام البلدان المتقدمة على قطاعات بعينها تحظى باهتمامها دون أن تحصل البلدان النّامية على المعاملة بالمثل. وفي ظل هذه المعاملة بمكيالين وقع استثناء القطاع ألفلاحي واستبعاده من المفاوضات لأنّ البلدان الغربية كانت مصرّة على حمايته.

فالدّول المتقدّمة التي تعيب علينا الحمائيّة وتمنعنا من اعتمادها كلّها طبقتها في مرحلة ما من تاريخها. ولم تنفتح على التجارة الخارجية ولم تعتمد التجارة الحرّة إلا بعد مرحلة من الحمائية دعمت من خلالها قدراتها الإنتاجية والتنافسية؟

لم أنفكّ طوال السّبع سنوات الماضية عن المناداة باعتماد سياسة حمائيّة وعن الدعوة إلى تطبيقها في ظلّ لامبالاة عامة. ويسعدني اليوم أن أسمع أصواتا تتعالى بالمطالبة بها تنظمّ إلى دعوتي. قريبا سيتحوّل هذا الطرح إلى خيار بديهي يتفق عليه الجميع وآمل أن يقع تنفيذه لأنّه الطريق الوحيدة لخلاص اقتصادنا وبلدنا.

فالحمائيّة أجدى من أيّة آليّة أخرى بما في ذلك الدّعم وإن كانت تحدّ من المنافسة الخارجيّة لأنها تقيم

بدلها منافسة داخلية ستجعل شركاتنا تتحكم في كلفة الإنتاج وتحسّن من جودته وتحقق تطورا يؤهلها لمواجهة المنافسة الخارجيّة لاحقا. وطبعا يتعلق الأمر بحماية قطاعات إنتاجيّة وليس بحماية مؤسّسات بعينها يكون من نتائجه فرز طبيعي لن يبقي سوى المؤسسات التي لها القدرة على البقاء والاستمرار. أمّا القطاعات المقصودة بالحماية فهي تلك التي لها قدرة إنتاج عالية ولها طاقة تشغيليّة معتبرة ولا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا استثمارا باهظا.

وبالتوازي مع هذه السّياسة الإقتصادية لا بدّ من إصلاح نظامنا الجبائي. فهو مفرط التعقيد، يزخر بالامتيازات والتّحفيزات التي لم تثبت جدواها وفاعليتها. لذلك أدعو إلى تبسيطه اعتمادا على سلم ضريبي تدريجي مرحلي قوامه أثني عشرة درجة من الدّخل السّنوي.

الدّبلوماسيّة الإقتصادية

"الماضي موجود دائما"

موريس مايترلينك

ما هي تونس؟ هذه القطعة الصّغيرة من الأرض على ضفاف البحر الأبيض المتوسّط. هذا البلد الصغير الذي تغيّر حجمه ورسم التاريخ حدوده ونقشها على خارطته. شهد عبر الزمن أوضاعا متقلّبة فعرف السيادة كما سقط في التبعيّة. يعيش منذ إعلان الاستقلال سنة 1956 سيادة يُشكّك فيها البعض لأسباب مختلفة.

فمنهم من يبنون شكوكهم على حجج قانونية أو استنادا للتّنازلات التي أقدمت عليها الدولة بمنح رخص سخيّة لاستغلال الموارد الطبيعيّة الوطنية للغرب بشكل عام وللقوّة الاستعمارية السّابقة بشكل خاص. ومنهم من يشكّك في استقلال البلاد لأسباب عقائدية وإيديولوجية وسياسية حيث يرون تونس جزءا لا يتجزأ من كيانات أكبر. فالقوميّون العرب يرونها

جزءا من العالم العربي والإسلاميون يرونها جزءا من العالم الإسلاميّ.

وإن كان غالبيّة التونسيّين ملتزمين بمفهوم الدّولة الوطنية عن يقين لا يتزعزع فإنّهم يواجهون دوريّا طروحات القوميين والإسلاميين. فمنذ نشأة قرطاج وعلى مرّ العصور تواصلت تونس بملامح جغرافية مختلفة. حيث كانت أحيانا مقاطعة تابعة لكيانات مهيمنة وأحيانا أخرى دولة ذات سيادة حتى وصل بها الأمر في ظل حكم الحفصييّن إلى أن تصبح مركزا للخلافة.

لقد مثل إعلان الجمهورية نقطة تحوّل تاريخية في تأكيد السّيادة الوطنية. حدث ذلك بفضل بورقيبة الأب المؤسّس للدّولة التّونسية ولكن أيضا بسبب حيثيّات دولية تبعتها موجة التحرّر من الاستعمار وهكذا ولدت الدّولة الوطنيّة التونسيّة.

دون العودة إلى الجدل الشّرعي حول مدى استقلاليّتنا ونسبّيتها لابدّ من الإشارة إلى أنّ الاستقلال صراعٌ يوميّ في ظلّ عالم تحكمه القوى العظمى. فالتحفظات التي يعرب عنها البعض بشأن مدى

استقلالية تونس يمكن طرحها أيضا فيما يخصّ بلدانا أكثر تقدمًا وأفضل هيكلة من بلدنا مثل ألمانيا واليابان.

من ناحيتي وبدون تحفظ أعتبر تونس دولة مستقلة تعاني من تدخل خارجي يعوق سيادتها الكاملة. ولكن هذ القناعة وبغضّ النّظر عن أطروحات الحنين التي يتبناها القوميّون والإسلاميّون لا تعفي بلادنا من الأخذ بعين الاعتبار واقعها الجغرافي والسياسي والثّقافي. لذلك يجب التعامل مع الاستقلاليّة والسّيادة الوطنية بتجرد وعقلانية مقدّمين مصلحة بلدنا وشعبنا وجاعلينها أولويّة الأولويات.

إنّ التّوجه الاقتصاديّ والتجاري العالمي الحالّي قلّ ما يفسح المجال للعلاقات والمبادلات الثّنائيّة لذلك يجب على تونس أن تعرف كيف تستفيد من علاقاتها التاريخيّة ومن حاضرها وموقعها الجغرافيّ. نحن مدعوّون إلى السّعي لتطوير التّجارة مع دول الجوار. فلئن ظلّ الاتحاد المغاربّي فكرة وأماني معلّقة، فالأمر موكل لنا الآن حتى نصرّ ونثابر على تعزيز المبادلات الثّنائيّة. فدعم المبادلات التّجارية لا يساعد فقط على جني الأرباح الإقتصادية بل يخلق كذلك مناخا من الثّقة يعزّز الازدهار والاستقرار.

لقد تحدّدت سياستنا الخارجيّة منذ الاستقلال بناء على تاريخنا الحديث وموقعنا الجغرافيّ. وقد نصّ دستور الجمهورية الأولى بوضوح على أنّ تونس بلد له أبعاد مغاربيّة وعربيّة وإفريقية. لقد تعدّدت النّوايا الحسنة ومع ذلك لم نفلح في نحت وتحديد مقاربة واضحة تستغلّ موضعنا الاستراتيجّي وتصقل علاقاتنا وتوطدها مع هذه الفضاءات.

كانت سياستنا الخارجية مختلفًة تمامًا عن النوايا المعلنة دستوريًا. كأن ننظر إلى دول الجوار على أنها مصدر خطر يهدّد استقرارنا. وهي قناعات بنيت على سوابق تاريخية لم نكن لننساها وعلى تموقع وتحالفات مختلفة أثناء الحرب الباردة. فعلى المستوى الإقليمي عزّزت تونس علاقاتها مع المغرب ومصر لمواجهة مخاوفها من الجزائر وليبيا. ظلت تونس كما هي، لاسيما في عهد الرئيس بورقيبة، بعيدة ونائية بنفسها عن العالم العربي الذي كانت تنظر إليه بشيء من الاستعلاء والرّيبة نظرا لصراعاته الدّاخليّة المتواصلة وتقلّب أحلافه المفاجئ. ولكن هذا لا ينفي وجود معاملات مع بعض دول الخليج العربي كللت ببعض المشاريع كانت في مجملها دون إمكانات التعاون الحقيقيّة. أمّا معاملاتنا مع الغرب فتكاد تقتصر عامّة

على السّاحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط وتحديدا على فرنسا وبدرجة أقلّ كلّ من إيطاليا وإسبانيا وألمانيا. وللتاريخ دون شك دور في هذه الخيارات.

الآن وقد تغيّر العالم ولم يعد ذاك الذي عرفه الآباء المؤسّسون يستوجب علينا إعادة النظر في علاقاتنا الخارجيّة بشكل جذرّي. هناك مراجعات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مواطن قوتنا ونقاط ضعفنا وتبنى على أساسها. نحن نعيش في عالم يشهد تحولات كبرى وجذرية تتمثل في ظهور قوى إضافية فالصين التحقت بمصاف أهم الدول النافذة واستعادت روسيا تأثيرها ودورها الفعّال على السّاحة العالميّة بعد تراجعها على إثر انهيار الاتّحاد السوفياتي وبرزت قوى إقليميّة شديدة التأثير تلعب أداورا جيوستراتيجية هامّة لا يمكن التّغاضي عنها على غرار تركيا وإيران وإسرائيل.

ولعل من نقاط قوّتنا موقعنا الجغرافي وما يتيحه من انفتاح واسع على البحر يجعل من بلادنا فضاءًا رحبا مفتوحا ومركزا محوريّا لتلتقي فيه إفريقيا بأوروبا ومنصّة متقدمة نحو آسيا الصغرى. وتاريخنا الغنّي الذي أسّس لروابط ثقافية وثيقة تربطنا بعديد الحضارات كالحضارة العربية والإسلامية والتركية

والفرنسيّة والرّومانية. إضافة إلى أن شعبنا غالبيته من الشباب المتعلّم والمنفتح على العالم وعلى العصر متمكن من تكنولوجيات الاتّصال.

ورغم كلّ ما ذكرنا من الإيجابيّات فهناك سلبيّات لا تُجحد منها ضعف عمقنا الاستراتيجّي فسهولنا السّاحلية الممتدّة تشكّل مصدر ضعف تجعل من بلادنا أرضا مكشوفة ممّا يحتم علينا إقامة خطوط دفاعية تعتمد على استخدام المعدّات التكنولوجيّة العالية للرّصد والرّدع. وإن كانت مواردنا الماليّة الحاليّة لا تسمح بتحمّل ما يستجوبه الأمر من إنفاق إلا أنّ هذا المشغل لا بدّ أن يظلّ في صدارة اهتمامنا حتى نحقّقه.

وعطفا على ما تقدّم ينبغي بناء مقاربة دبلوماسيّة تضع في الاعتبار مواطن قوتنا وضعفنا وتسعى لتطوير أدائها بواقعية خدمة لتنمية تونس وازدهارها وإشعاعها.

في السّياقات العالميّة الحاليّة ليس من باب التجني أنّ نقر ألاّ وزن لنا دوليّا، لذلك ليس من مصلحتنا أن ننخرط في تحالفات تفرض علينا تبعية وانخراطا غير مؤثر لن تفيدنا في شيء بل قد تنجم عنه مخاطر غير محسوبة العواقب.

إنّه من أوكد المشاكل التي يجب أن نتداركها في أسرع الأوقات هي ضعفنا العسكريّ في مجال الدّفاع الوطنّي ممّا يفرض علينا التّحلي بحياديّة واضحة ومعلنة. والمظلّة الفرنسيّة التي نحتمي بها أفصحت عن دورها أثناء أحداث قفصة في ظل حكم الرئيس بورقيبة كلفتنا فاتورة دبلوماسيّة وإقتصادية باهضه. وستظل الحال على ما هي عليه ما لم نكن قادرين على ضمان مناعة لأراضينا حتى لا ندفع كلفتها مزيدا من التنازلات والامتيازات خدمة "للمصالح" الفرنسية على حسابنا.

كما يتطلّب التّحديد الواضح لإستراتيجيتنا للتصدير ورافعاتها تفكيراً وتشاوراً وطنيّاً تسهم فيه المراكز الجامعيّة ودوائر المال والأعمال. فتنشيط الاقتصاد بجرعة من الحمائية سيحدّد القطاعات والنّشاطات التي سيكون لنا فيها تحكم في كلفة الإنتاج والجودة وتصبح بعدها قابلة للتّصدير. وبناءا عليه لا بدّ أن نجعل تمثيلنا الدبلوماسي مجنّدًا لفتح مزيد من فرص التصدير لمنتجاتنا والدّفاع عن مصالحنا الإقتصادية. فإلى جانب التمثيليات المستقرّة أرى من الضّروريّ توفير فرق متنقّلة ونشيطة لدعم الشركات المصدّرة في بحثها عن فرص جديدة، تضمن لها السّند الرّسميّ

للدّولة وتذلل لها الصّعاب وتفتح لها طريق التواصل مع صنّاع القرار.

إنّ تمثيلنا الدّبلوماسي الحالي غير مطابق بما فيه الكفاية مع مجالات اهتمامنا لذلك علينا أن نجعله مجانسا لمصالحنا الإقتصادية. ولنا أن نستعين بشتات التّونسيين المتواجدين في أصقاع الدّنيا حيث أن بعضهم حقق نجاحات إجتماعية باهرة وله شبكة من العلاقات تمكنه من تمثيلنا فخريا في بلدان قد يكون من غير المجدي أن نقيم فيها بعثات دبلوماسية تقليدية.

دون النظام... لا شيء ممكن

" إنّ النظام والنظام وحده هو ما سيؤدي إلى الحرّية بينما الفوضى تؤدي حتما إلى العبودية"

شارل بيغي

إنّ نجاح الثورات يثير عند الشعوب شعورا بالقوّة بعد إزاحة نظام قوي خاصة إن كان واحدا من أكثر الديكتاتوريّات شراسة. إنّ إحساس النّجاح والفوز يؤدّي إلى ظهور نزعة التحرر من كل قيد. فيتنصل النّاس من أيّ إلزام. ولم يشذ سلوك التونسيين عن هذه القاعدة بعد الثورة. وقد فوجئنا خلال الأسابيع الأولى بسلوك مدني وحضاري غير معتاد في غياب كلّي للسّلطة. فسواق السّيارات يحترمون قانون الطرقات ويحرس المواطنون أحياءهم وينتظمون في طوابير أمام المحلات ويبدون مظاهر الكياسة والاحترام المتبادل. ولكن للأسف لم يعمر ذلك طويلا. فبمجرد أن استعاد السّياسيون نفوذهم وبسطوا سطوتهم واتضحت مناورتهم أيقن المواطنون حدسا أنّ البلد افتكّ منهم من جديد فعادت مظاهر الأنانية والفردانية للظّهور وغرق البلد في حالة من الفوضى مازلنا نكافح لنتعافى منها.

لا معنى للحرّية إن لم تكن مضمونة من قبل المجتمع وبتأييد من الجميع وإلاّ تحوّلت إلى همجيّة وفوضى. إنّ تطبيق القانون هو الضّامن الوحيد للحرّية، فالمسألة لا صلة لها بتعسف أيّ شخص ولكن بالخضوع عن طواعية للإرادة العامة كما تترجمها القوانين. إنّ دور الدولة الأساسي هو تطبيق القانون أي أن تحوّل الإرادة العامة **إلى** واقع معيش يلتزم به كل المواطنين إما طوعا أو إكراها. فالدولة بتطبيقها القانون لا تشيع الرّعب والتّسلط وإنّما تنفذ العقد الاجتماعي المتّفق عليه مجتمعيا. بل إنها بتراخيها وتقاعسها عن الإيفاء بدورها تفصح عن وهنها وفشلها وقلّة أهليتها.

لاستعادة النظام في تونس وللحفاظ على سيادة القانون يجب ألاّ نتسامح مطلقا مع كل من ينتهكه. إنّ تطبيق القانون من شأنه أن يلاقى قبولا واستحسانا يحشد الدّعم الشعبي اللازم خاصة إذا تعلّق الأمر بتطبيقه على الآخرين فإذا سلطت علينا أحكامه فعندها يختلف الأمر وننعته بالظلم والانحياز والغلو. ولعلّ ما يضاعف من هذا الشعور أن ترى القانون سلط على ضعاف الحال الذين لا سند لهم ولا دعم ويستثني أصحاب الجاه والقوة والنفوذ الذين يتملّصون بفضل

التدخلات والمحسوبيّة والوسائط. فيصبح تطبيق القانون بهذه الطريقة ظلما ويفقد معناه ودوره في تعارض صريح مع قيم الجمهورية.

يجب علينا إعادة تنزيل القانون منزلته ليستعيد دوره وقوته حتى نضع حدًا لظاهرة الإفلات من العقاب والمحسوبيّة. ولن يتمّ ذلك إلا باعتماد الشفافية المطلقة في جميع أطوار الملفّات الأمنية والقضائية. ليصبح متاحا في كلّ طور الإطلاع على مصير الشكاوى المقدمة والتّثبت من تطبيق الأحكام الصادرة وتنفيذها الفعلي. يجب أن نسهر على ضمان حقّ المواطن والمجتمع المدني في النّفاذ إلى المعلومة ومتابعة القضايا والأحكام الصادرة دون أيّ عائق أيّا كان ودون أي شكل من أشكال التراخيص المسبقة. ولعلّ بعضكم يستغرب هذا التمشي الذي يفضي إلى انتهاك سرّية التحقيق. وهو تساؤل مشروع. ولكن في واقع الأمر لم تعد سرّية التحقيقات محترمة وقد أفرغتها الممارسة اليومية من معناها. ونشهد دوريا انتهاك الإعلام، في كل مكان من العالم، سرّية التحقيق بشكل مكثف حيث تعرض مختلف القضايا على الرّأي العام بحيثيّاتها دون أن يعيق ذلك سير العدالة أو يعرقلها بل لعله أحيانا

يضغط عليها ويستنفرها ويدفعها لمزيد اليقظة والمثابرة.

وطبعا قد يؤدي كشف التحقيقات إلى الإفصاح عن معلومات حساسة في قضايا لم يبت فيها القضاء بعد مما يعد إعتداء على حياة الناس وخصوصيّاتهم. فتعقّب التفاصيل الشخصية للمتّهمين وتداولها في وسائل الإعلام يعتبر أمرا غير مقبول أخلاقيا. لهذه الاعتبارات ولغيرها لا بد من تنسيب مبدأ الشفافية وترشيده دون المساس بالمنطلقات الأصلية. ومن هذا المنطلق نقول إنّه لا بد أن يخضع تطبيق الشفافية في القضايا التي يكون أطرافها من المدنيين إلى ترخيص مثبت من أحد طرفي النزاع على ألا يسحب هذا الاستثناء على القضايا التي تكون فيها الدولة شاكية أو مشتكي بها.

إنّ الالتزام بمبدإ الشفافية المطلقة ما عدا الاستثناء الذي يقصد منه احترام الحياة الخاصة للأشخاص سيضع حداً للتدخلات والوساطات والمحاباة التي تعمل على تفصي أحد المتقاضين من العقاب وإعاقة سير القضاء. وبذلك تتدعم المساواة أمام العدالة وأمام القانون وتحدّد المسؤولية وهي شروط مؤسّسة لاستعادة النظام. حيث لا أحد فوق القانون الذي يطبق

دون تمييز لا في المناصب ولا في الوظائف ولا حسب الطبقة الإجتماعية. هكذا نضمن عدم النظر إلى نفاذ القانون وتطبيقه كعقوبة مسلطة، بل كأداة تعزز التماسك الاجتماعي وتفرض المساواة في المعاملة التي هي من الأسس المركزية لمفهوم الجمهورية. إنّ هذا المشروع الذي يتطلّب إصرارا وعزيمة يهدف إلى إرساء علوية القانون وضمان المعاملة المتساوية بين المواطنين.

الثقافة: في قلب المشروع

"الثقافة هي قبل كل شيء وحدة نمطيّة تتجلّى في جميع أنشطة الأمّة"

فريدريك نيتشه

الحياة خلاصة صدف بعضها سعيدة وبعضها سيئة. فالأقدار تشكّل حياتنا طبق أحكامها الخاصة محدثة منعطفات ومنعرجات لا يمكن التنبؤ بها وتدفعنا بعيدا عن المسارات المفترضة أو المخطط لها.

تحضرني الأقدار وأثرها كلّما سألني الناس عن مصدر اهتمامي بالثقافة وبالموسيقى. فأنا ولد لأبوين أميّين تقريبا. فوالدي ما كاد يتعلّم تجميع حروف الأبجدية وتهجئتها حتى وجد نفسه وهو ابن الإثني عشرة عاما ينبش الأرض في دهاليز المناجم حاله حال الكثير من سكان المناطق المنجمية قبل أن يشتدّ عوده فيشدّ الرحال متنقلا بين مناجم تونس والجزائر ليستقرّ به الحال مهاجرا إلى فرنسا.

فالثقافة بكل أدواتها وتعبيراتها ومصطلحاتها كانت غريبة عن البيئة التي كبرت ونشأت فيها. لعل

الموسيقى هي الوحيدة التي تسلّلت إلى بيتنا بشكل طبيعي ولا إرادي من خلال المذياع. وسرعان ما شغفت بأغاني عبد الحليم حافظ في سنّ الطفولة ولا أذكر لذلك سببا والأرجح أنّه جاء صدفة من خلال البث المتكرّر لأغانيه أثناء زياراته المتواترة لتونس. نقل خبر هذا الشغف لوالدي وهو في غربته عن طريق أحد أقرباءنا وكان مهاجرا مستقرا بدوره بمرسيليا فاستشاط والدي غضبا وبعث برسالة. ومازلت أذكر ما ورد فيها من ألفاظ تقرن الغناء ومن يتعاطاه بصورة المرحوم علي الرياحي وما كانت توحي به لكثير من التونسيين من ميوعة وانحلال.

كنت في الثالثة عشرة من عمري عندما قرّر والدي جمع شمل العائلة من أجل أن يلتحق به الجميع ليستقرّوا بمرسيليا. انتابني قلق بشأن عدم قدرتي على التكيّف مع النظام التعليمي الفرنسي. ولأجتلى الأمر قمت بجولة في شارع زرقون لدى بائعي الكتب القديمة متصفحا كتاب السنة الأولى من التعليم الثانوي فوجدت اختلافا بيّننا وبين مقررات البرنامج الفرنسي وما كنت تلقيته من دروس في مختلف المواد. قررت عدم السفر مع العائلة وفاتحتهم في الموضوع. وكم كنت ممتنّا لوالدي عندما وافق على احترام رأيي ووافقني فيه. ولم

يكن ذلك بالنسبة له بالأمر الهيّن خاصةً أنني أكبر أخوتي والفتى الوحيد من الذكور ممّا جعلني أحظى دوما بعناية ومعاملة خاصة. ولم يبق لي سوى البحث عن مكان في المبيت التّلمذي بمعهد ابن شرف.

كان هذا من تقدير وتصميم الأقدار كما أشرت لذلك في مستهل هذا الفصل. والقدر من رتب وشاء أن أجد نفسي منغمسا في بيئة ثقافية أتعرف من خلالها على مفاهيم ومواضيع فكرية شتّى بفضل مصاحبتي اللصيقة لبعض من القائمين علينا بالمبيت وكانوا بدورهم من طلاب الجامعات في الاختصاصات المختلفة للعلوم الإنسانية. ولحسن حظي كان اثنان منهما يعزفان على آلة العود ممّا أيقظ اهتمامي بالموسيقى رغم أني لم أتعلم أصول العزف على العود إلاّ بعد ذلك بسنوات.

ولئن رافقتني حسن الأقدار والرعاية الخفية فإنّه لا يمكن لي أن أقبل أو أرضى أن يوكل مصير الملايين من شبابنا للصدف. ولمّا تبيّن لي أنّ مقومات العمل السياسي المجدي لم تكن متهيئة فقد أقدمت على الفعل الثقافي وساهمت في تأسيس جمعية أحباء الإبداع الموسيقى التي امتد نشاطها خمس سنوات منذ 2005

إلى غاية 2010 تاريخ تعليق نشاطها بشكل شبه قسري.

وقد أسّسنا ثلاثة مهرجانات دولية وأدرنا خمس عشرة دورة لها. ودعمنا الإنتاج التونسي الجدّي بعيدا عن المسارات التّجارية. ونظّمنا العشرات من ورشات العمل تحت إشراف فنانين عالميين مرموقين. ومنحنا الفرصة لأكثر من مائة موسيقي شباب للمشاركة في تربصات فنيّة في كل من السويد وبلجيكا وفرنسا وتركيا. لم أدخر جهدا من أجل فتح المجال وتهيئة فرص التأطير والإحاطة بالموسيقيين الشبان على غرار ما فعلته مع ابني قبل ذلك بسنوات. لم تكن هذه الإنجازات ممكنة دون فريق متفان ومصمّم ومتماسك يسندني ويدعمني. كثيرهم تبرّع بأمواله ووقته وفتح بيته لإيواء الموسيقيين الوافدين. وأصبحوا مضيفين ومرشدين وساهموا في ترويج صورة ناصعة لتونس السّخية المضيافة. أظهروا طيلة هذه السنوات صبرا وجلدا واعتزازا بما يقدمونه وكنا نتسول لدى المانحين للحصول على الفتات في حين نرفض الدعم العمومي. كان ذلك ردة فعل وموقفا صريحا من السّلطة القائمة ومن سياستها الثقافية. ولقد كنت أصرح به علنا في عديد المرات عبر وسائل الإعلام قائلا إن وزارة

الثقافة تتعهد بالتسلية بينما نحن نقوم بالفعل الثقافي الحقيقي والجدي. لقد كانت المهرجانات الرسمية تنفق أموالا طائلة ومع ذلك تعاني عجزا مزمنا في موازناتها بينما كنا ننظم مهرجانات عالية الجودة بملاليم ونوفر مازاد الحاجة.

هاجمني بعضهم بعد الثورة ظنًا منهم أن النظام هو الذي كان يموّل نشاطاتنا في الجمعية ومتوهمين وجود علاقة تربطنا بالنظام السابق. لست أبحث هنا عن إقناعهم ولكن من يبحث سيجد الإجابة في الصّحف والحوارت التي أجريتها آنذاك. قلت إن نشاطنا كان ملتزما ومناضلا لأنني حرصت منذ يومه الأول على أن يظلّ بعيدا عن تدخل وزارة الثقافة وممثلي السلطة. ولمّا عرض علي في سنة 2010 وسام الإستحقاق الثقافي رفضته وقرّرت بعد ذلك وضع حد لنشاطي لأنني كنت أعلم أنّ هذا الرفض لن يمرّ مرور الكرام. ولكن ليس هذا المقام المناسب لمثل هذا الحديث ولعلي أعود يوما لسرد تفاصيله عندما يحين والوقت.

أتحدث عن الثقافة بإيمان وشغف من اكتشفها بمحض الصدفة فهام بها. فالثقافة هي حجر الزاوية الذي يحافظ على بناء الهوية، وهي تحدد انتماءنا المشترك إلى كيان واحد، وتسمح لنا في آن واحد

بالتنوع والاختلاف والاجتماع والتوحّد حول المعالم الأساسية. لكل هذا نضع الثقافة دوما في قلب المشروع المجتمعي.

أؤمن بالثقافة في معناها الأنغلوساكسوني KULTUR التي تتعدّى وتتجاوز التعريف الفرنسي التقليدي للكلمة لتدمج التراث ونمط الحياة والحرف والتداول من المهارات أو بالمختصر مجمل الإرث المادي واللامادي. لذلك من غير الممكن أن ننظر إلى الثقافة على أنها حقل ثابت ومحنّط بينما هو في حركة متواصلة وتشكّل مستمر. ولست ممن يؤمنون بالقطع مع الماضي وإنما أعتقد في وجود تحولات، فبقدر حرصي على التجديد والابتكار فإني لا أراهما إلاّ في ظل تواصل وتطوير مثمر وامتداد لإرث نجتهد في تنويعه وإثرائه. تحول دون قطيعة، تطور للأفراد والمجتمع يؤدى إلى تشكيل ملامح الهوية. تحول سلس لا يحدث في المجتمع شرخا ولا انفصاما. أنزل الحداثة في ظل هذه الديناميكية بعيداً عن الهزات والتقليد والتماهي مع الغير الذي يعنف المجتمع ويقسمه. في عالم تتعرض فيه الخصوصيات الثقافية للحصار علينا أن نتصدى للنمطية وذلك بتثمين ثقافتنا ودعم مبدعينا خاصة من يخوضون تجارب طلائعية. فالثقافة كما

الحداثة ليست مفهوما أحادي الرؤية والممارسة تخضع لإرادة الآخر وتقليده بما أنه الأكثر سطوة وهيمنة على المشهد العام. فالتماهي مع الآخر بدعوى مسايرة التقدم يقود حتما إلى الوقوع في حالة من الانفصام ويزعزع استقرار المجتمع وتماسكه ويدمّر كلّ أمل في تطور متناسق ومتجانس.

إنّ التونسيين وعلى وجه خاص الشباب المعتدين بهويتهم وثقافتهم المفاخرين بهما لهم من الزاد ما يجعلهم مؤهلين لمواجهة تحديات هذا العالم. ولقد أتيح لي خلال زياراتي وتنقلاتي، في ربوع البلاد المختلفة، التوقف دوما عند دور الثقافة والشباب وكل مرة كان ينتابني ذات الشعور بالسخط. فرغم توفر الحد الأدنى من البنية التحتية والمعدات ومن العنصر البشري والموظفين فإن النشاط يظل دون المأمول بكثير مما يحتم مراجعة جدّية لأهداف هذه المنشآت واستراتيجياتها. فإن كان الناس لا يذهبون إلى دور الثقافة فعلى الثقافة أن تذهب إليهم.

وكم مرة واكبت تظاهرات ثقافية لا يحضرها سوى نزر قليل من الجمهور بينما تكتظ المقاهي المواجهة للمسارح بالناس. ألم يكن من الأجدى أن تقدم

العروض وتلتئم التظاهرات حيث يتجمع الناس وتقتحم عليهم المقاهي والمدارس والمصانع وأماكن العمل؟

علينا أن نعيد التفكير في سياساتنا الثقافيّة، فدور الثقافة على طريقة " مالرو" التي استنسخناها زمن الشاذلي القليبي لم تعد قادرة على تحقيق أهدافها. من واجبنا أن نحفز النشاط الثقافي ونطوره وننقله خارج الفضاءات التّقليدية والمساحات المغلقة. لا جدال في أنّ الحركة الثقافية الوطنية عرفت ازدهارا وحققت مكاسب جبّارة جديرة بالثناء تحت إدارة شخصيات فذة من طينة السادة: صالح مهدي والطاهر شريعة وعبد العزيز العقربي وعلي بن عياد وزبير التركي وغيرهم ولكنها أدركت اليوم حدودها واستنزفت قدراتها وأصبحت مشلولة الحركة قليلة النجاعة والملاءمة لحاجياتنا الثقافية. لقد كان شرف هذه المرحلة أن وضعت حجر الأساس لسياسات ثقافية مثمرة علينا استعادة المشعل لتطويرها وملاءمتها للمتحولات حتى نحقق لتونس الإشعاع الذي هي جديرة به بفضل إسهامات مثقفيها ومبدعيها.

يجب أن نقوم بإنشاء شبكات حول دور الثقافة تغطي فعليا جميع الولايات. أدعو إلى مراجعة الزمن المدرسي لتحويل المؤسّسات التربوية الوطنية إلى

مدارس فنية وثقافية متعددة الاختصاصات لتعليم الموسيقى والفنون التشكيلية والرقص والمسرح وورش للكتابة ونوادي للسنيما.

أنا لا أؤمن بجدوى ثقافة تعيش على الدّعم الحكومي ومهما كان حجم النفقات والمنح فإنها لم تكن إلا مجرد محاولات لبث الحياة في جثّة تحتضر. منح أشبه بهبات انتقائية كثيرا ما لا يحكمها عدل ولا منطق ولا مساواة بل هي أشبه ما تكون بالصدقات والإعانات الإجتماعية للفنانين ممّا جعل الأمر يبدو وكأن الدولة تقول لهم **"أتظاهر بمساعدتكم فتظاهروا بالإبداع ".** إنّما الدعم الذي أؤمن به يتمّ من خلال وضع الفضاءات والتجهيزات اللازمة على ذمّة المبدعين والتكفل بالإشهار والدعاية. وهكذا يتم فرز المبدعين الحقيقيّين من صيادي الدعم.

غالبًا ما ننسى أنّ الإبداع يأتي نتيجة سنوات من التّعلم والتدرب والممارسة. رحلة تبدأ من مرحلة الطفولة وتتطلّب تخطيطا ودقة ومثابرة وانضباطا حتى تؤتي ثمارها. ومن المبدعين الموهوبين الذين تعرفت إليهم قلّ أن التقيت بمن لم يبدأ تعلمه في مرحلة الطفولة. وتوثقت قناعتي بأنّ الإبداع أوله تكوين مبكر

ومتين. وعلى الدولة أن تتيح التكوين الفنّي لجميع الذين يرغبون فيه في كامل أنحاء الجمهورية.

المرأة... والمرأة

"عندما تريد الكتابة عن النّساء، عليك أن تغمس قلمك في قوس قزح"

دينيس ديدرو

لما كنت طفلا كنت شاهدا عاجزا على عنف مسلّط على المرأة واستقرت منه في ذاكرتي صور مفزعة. فإلى جانب الضّحية يتعرض المحيط كله الى التعنيف وللإساءة بطريقة أو بأخرى.

لطالما ساد الاعتقاد أنّ العنف ضدّ المرأة سمة من سمات وخاصية من خصائص مجتمعاتنا الذكوريّة يبرره بعضهم بالموروث الاجتماعي وبالتقاليد أو حتى بحجج دينية إلا أنه اتضح أن هذه الممارسة لا يختص بها فضاء جغرافي أو ثقافي أو حضاري دون آخر وإنّما هو بؤس وضنك تتقاسمه شعوب المعمورة جمعاء.

ولم يدّخر المشرّع التونسي جهداً في سنّ القوانين اللازمة لحماية السلامة الجسدية للمرأة وضمان كرامتها ولكن للأسف لا يزال سوء المعاملة الزوجية والعنف المسلط ضدّ المرأة ممارسة شائعة في مجتمعنا بنسب حقيقية تفوق بكثير ما تكشفه التقديرات الإحصائية. إن هذه الممارسات مستمرة وبقوّة في مجتمعاتنا وسط ذلك التّكتم والسّرية والخنوع. فيتمادى الجلاد في صلفه مستغلا الهشاشة الماديّة للمرأة وتعلقها بأطفالها خاصة إذا قل سندها العائلي.

إنّما العنف فعل وحشي لا يليق بالإنسان المتحضر ولا مبرر له أبدا فهو يقلّل من شأن الضحية والجاني على حد سواء. وهو مدعاة للاشمئزاز خاصة إذا تمّ ارتكابه داخل الأسرة على مرأى ومسمع من الأطفال مما يجعل تكراره شيئا معتادا ويهدّد باستبطانه وتناقل ممارسته من جيل إلى جيل.

قناعتي أنّه من واجب السلطة اليوم أن تحارب جميع أشكال العنف بفعالية وبأقصى درجات العزم والتّصميم. ومن مسؤولية الدولة حماية الضحايا وتأمينهن وإخراجهن من هذه الحالة المهينة ولكن عليها كذلك أن تجبر المعتدي على الخضوع لمتابعة إجتماعية ولعلاج نفسي. كما عليها إيواء الضحية

وأطفالها وتدعيمها مادّيا بما يعيد لها ثقتها المهتزة ويساعدها على إعادة بناء نفسها من جديد.

ولئن بدأت حديثي عن واقع المرأة في جوانبه القاتمة فإنّه لا يمكنني تجاهل ملامحه المشرقة في مجتمعنا. لقد كنّا رواد تحرير المرأة في العالم العربي حيث مثلت مجلة الأحوال الشخصية مكسبا وثورة في العالم العربي وخارجه، لكن هذا لا يعني أنها ضمنت للمرأة التمتع الفعلي بكل حقوقها. فثقل التقاليد والثقافة والعادات المتوارثة كانت ومازالت تعمل كقوة جذب إلى الوراء. ولسوء الحظ، غالباً ما تكون النساء أنفسهن اللاتي يتمسكن ويكرسن الهيمنة الذكورّية المزعومة بما يغرسنه في تربيتهن لأبنائهن. لا بد من عمل تحسيسي وفي العمق للقطع مع هذه الممارسات والتخلص منها. إنها عملية طويلة النفس تستغرق وقتا لتؤتي ثمارها ولكنها أساسية تتطلب مرافقة وإقناعا وجدواها أفضل من الزجر والإكراه.

لهذا أبدي احترازا من استسهال سن التّشريعات، فالأداة القانونية إذا لم تكن مصحوبة بعمل في العمق ومتى لم يحض بقبول وانخراط تتحول الى أداة تفرقة ويزرع الانشقاق والصّد.

ليس أغلى عندي من وحدة التونسيين ففي وحدتهم يجتمعون حول الأساسيات المتعددة والمتنوعة التي توفرها لهم الحرية. وكلما كان شعبنا متحدا حقق تقدما تاريخيا عظيما فالانقسام والفرقة هما مدخلا الضعف والهوان. إن الظلم على وجه التحديد هو أحد أكثر العوامل إثارة للانقسام يؤدي إلى فك الارتباط والإعراض عن الانتماء للكيان الوطني وبالتالي إلى مصير مشترك وهذا من الدواعي التي تجعلني أولي اهتماما خاصا لمكافحة الظلم الذي تعاني منه النساء.

أنا لم أرزق ببنت وكم وددت لو منّ الله علي بها، خاصة بعدما شهدت ما تغمر به شقيقاتي الخمس والدنا من حنو سخي ومحبة واهتمام وحسن رعاية وهو يستعد للقاء وجه الله. أؤمن أن المرأة كائن عظيم في خصوصيته، وعار علينا أن يعاني الظلم أو سوء المعاملة في مجتمعنا.

كثيرا ما أشعر بالدهشة والانبهار وأنا استمع إلى بعض النسوة وهنّ يسردن نشاطهن اليومي. فهنّ صباحا عاملات وموظفات نشيطات ومساء ربّات أسرة ومدرسات يسهرن على المتابعة المدرسية لأطفالهنّ وليلا زوجات، وعلاوة على كل هذا تنخرط بعضهنّ في الحياة السياسية والإجتماعية والجمعياتية. وأيا كان

مجال نشاطهن فهن مجبرات في كل مرّة على خوض حرب من أجل الإقناع بنجاعتهن وضمان حقوقهنّ وضمان المساواة في المعاملة والأجر والسلّم الوظيفي. فبمؤهلات وشهائد متساوية وبذات التكليف الوظيفي تتقاضى المرأة أجرا دون أجر الرجل بنسبة 30٪. أما في الأسرة فغالباً ما تعاني من نقص دعم الزوج أو عدمه وتجبر على تحمّل المسؤولية بمفردها. وأما في الحياة العامّة فتجد صعوبة في الوصول إلى المسؤوليات الأولى.

لقد أدت القوانين الانتخابية بعد الثورة إلى تقدم لا يمكن إنكاره ممّا أزاح بعض العقبات التي كانت تعوق وصول المرأة إلى المسؤوليات السياسية. ولكن اعتماد المساواة تمّ دون الأخذ بعين الاعتبار مدى استعداد المرأة لممارسة دورها في الحياة العامة وفي السياسة. لقد انطلقت عملية واسعة للبحث عمّا يكفي من المترشّحات لتشكيل القائمات. واتضح أنّ بعضهنّ لم تكنّ على استعداد لاقتحام الحياة العامة ولم تهيأن لأداء ما يستلزم من مهام بل إن ظهور بعضهن إعلاميا ترك أثرا سيّئا عن صورة المرأة وعلى قابليتها لتحمل المسؤوليات العامة.

لهذا أفضّل تمشيا هادئًا ومدروسًا وعميقًا يؤدّي إلى تغيير العقليات. ستفوز المرأة بكل معاركها ومعها المجتمع برمته حين تنتدب المرأة للعمل وتمنح حقوقها كاملة وينظر لحملها على أنّه حدث طبيعي وعادي وليس كارثة تحل بالمؤسسة من شأنها أن تعطل سير العمل.

سيتم كسب المعركة يوم يشارك الزّوج زوجته بكل تلقائية وبشكل طبيعي في الأعمال المنزلية وفي متابعة دروس الأطفال. ستربح المرأة كل معاركها حين نجدها ممثلة كما ونوعا في مجالس الإدارة وفي المواقع المتقدمة للأحزاب السياسية والجمعيات.

لقد خطونا أشواطا هامّة ولكن مازال هناك الكثير الذي يستوجب تحقيقه في العمق. فالحديث عن المرأة يجب أن يراعي التّنوع الاجتماعي والجهوي والخصوصّيات المحلية والبيئية للمرأة. فاقتراح حلول جاهزة ومعمّمة لا تراعي الخصوصّيات قد تصدم بيئتها وتزيد التوتر عوض أن تنتزعه. جميع النساء يستحققن اهتمامنا ودعمنا، إلاّ أنّ الظروف الخاصة التي تُواجهُها بعضهنّ تتطلب اجتهادا خاصا ومميّزا في الحلول المقترحة.

عدم المساواة ليس حتمية

" تخلق الطبيعة الإختلافات ويخلق المجتمع عدم المساواة "

طاهر بن جلون

إذا كان عليّا أن أعلل انخراطي ومشاركتي في الحياة السياسية بسبب واحد فسأقول **إنه العمل على تحقيق التكافؤ في الفرص**. فلا شيء يحزّ في نفسي ويثيرني أكثر من تلك الحتمية التي ترافق المولود الجديد وتحدّد مستقبله سلفا. هذا ما لا أطيقه ولا يمكنني بأيّ حال من الأحوال القبول به والجلوس مكتوف اليدين أراقب سياط الظلم تنهال على مجتمعنا. لا أقبل أبدا أن يحكم مسبقا على أبناء الفقراء بوراثة مصير آبائهم. لم يكن مجتمعنا محكوما دائما بمثل هذه القاعدة، وإلا كيف تمكّن مئات آلاف من التونسيين من تغيير وضعهم ورفعهم المصعد الاجتماعي لتحقيق مراكز وحالات أفضل من تلك التي كان عليها آباؤهم وأنا أحدهم. وأيّا كانت المآخذ والأخطاء التي اقترفت في عهد بورقيبة فإن جيلا كاملا مدين له على الأقل بالامتنان والعرفان لما أتيحت له من ظروف وفرص فتحت أمامه الآفاق ومكنته من تحقيق نقلة نوعية في

مستوى عيشه ومنزلته الإجتماعية. كانت السياسات قد أدت إلى ثورة حقيقية هزّت النّظام الاجتماعي القائم آنذاك ورفعت الشباب المنحدرين من أصول متواضعة إلى مستويات إجتماعية عليا. لقد شكّلت هذه الفترة مرحلة مهمّة في التاريخ الاجتماعي للبلاد قبل أن يتمّ غلقها وإعادة صياغة سياسات إجتماعية جديدة جعلت السلطة السياسية عاجزة عن ضمان التكافؤ في الفرص وتحقيق هذا البند الهام لمفهوم الجمهورية. ومعه استحال ترجمة المهارات الفردية إلى نجاحات دراسية وأكاديمية وشخصية ومهنية وإجتماعية.

في تونس اليوم، إن كنت قادما من بعيد، أي من المناطق التونسية الداخلية ولم تنشأ في وسط وبيئة ميسورتين فإنه محكوم عليك ألا تمضي بعيداً. لقد أصبح هذا المصير قاعدة لا استثناءا. طبعا كلنا تحضره بعض الاستثناءات لهذا القدر الحتمي ولكن المجتمعات لا تبنى على الحالات النادرة. ومن يتمسك بالاستثناء كأنما يقول إنّ الرياضة التونسية بخير لأنه لنا بطل أولمبي اسمه أسامة الملولي.

لذلك نحن في حاجة متأكّدة لإعادة تشغيل المصعد الاجتماعي وتوجيهه نحو المسار الصحيح. وهو ما يتطلّب تغيير خياراتنا الإقتصادية حتى تكون

قادرة على تحقيق النّمو. بخلاف هذا لن تجتمع لدينا الوسائل الكافية واللازمة لإعطاء معنى للتّضامن الوطني.

ولا تظنّن أنّني من دعاة التّساوي والتسوية الإجتماعية فقد خلقنا درجات وسنظل كذلك إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، لكنني أعتقد أنه من حق المجتمع أن يطالب الدولة بإلغاء العقبات التي تعيق التعبير عن الإمكانيات الفردية. **إن الدولة الضعيفة والفقيرة لن توزع إلا الفقر والعجز**. فالدولة التي تعبر عن إرادتنا الجماعية عليها ألا تكون فقط داعمة للذين يبدؤون حياتهم ولكن كذلك سندا للذين اختلطت عليهم السبل وتعثروا وسقطوا أثناء رحلتهم في الحياة. يجب عليها أن تساعدهم على النهوض ومواصلة المسير ولا تتركهم على الهامش.

بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية والمعنوية والدينية ليس من مصلحتنا أن نترك مواطنينا على جانب الطريق ونتخلى عن الذين دفعتهم ظروفهم إلى السقوط ووجدوا صعوبة في النهوض وعجزوا عن مسايرة المجتمع في مسيره.

فاليوم علينا التصدّي لانقسام المجتمع وتصدعه واستعادة التضامن والتآزر الوطنيين. يتطلب تحويل هذه النوايا الجميلة إلى سياسات دولة دون شك وتخصيص موارد إضافية وخدمات إجتماعية

وموظفين متعددي الاختصاصات ولن يتمّ ذلك دون اقتصاد مزدهر. فالازدهار الاقتصادي يسمح للدولة بعائدات جبائية أوفر كما يعزّز فرص العمل. فالبطالة وقلة الفرص عوامل تغذّي التهميش وتثبت العراقيل التي تعوق الخروج من دوامته.

إن الشغل إضافة إلى كونه يوفر دخلا ماليّا قارّا فهو يساعد على الإدماج الاجتماعي ويعطي معنى للحياة. أما البطالة فتهمش جزءا كبيرا من شبابنا وتفتح أبواب الانحراف أمام بعض العاطلين. ويكفي أن تزل قدم أحدهم ولو مرة واحدة حتى يصنّف ويحكم عليه اجتماعيا إلى الأبد. كيف لنا بعد هذا أن نتحدث عن إدماج اجتماعي لمن أصبح يصنف منحرفا وقد عجزنا على إدماجه وهو نقي السوابق.

إن من يكابد البطالة يعيشها كحالة ظلم خاصة إذا كان ممّن أنهوا تعليمهم الجامعي وعجزوا عن إيجاد عمل، فهي تثير فيهم شعورا بالثورة والرفض تجاه مجتمع ينظرون إليه على أنه أوصد الباب دونهم. كيف لنا أن نستغرب بعد هذا حينما نراه يتحدى المجتمع ويشهر في وجهه السّلاح؟

السطوة المطلقة لوسائل الإعلام

" إنّ من يتحكم في وسائل الإعلام يتحكم في الأرواح"

جيم موريسون

أعتبر نفسي رجلا محظوظاً فقد تسنى لي أن أعيش أكثر من حياة وانخرطت في أنشطة مختلفة، في أكثر من مجال، أسهمت جميعها في تكويني وتنمية معارفي وصقل مهاراتي. مع كلّ نشاط وفي كل ميدان ازدادت معرفتي بالنّاس واكتشفت عوالم مختلفة بدءا بالرياضة مرورا بالثقافة والفلاحة والمجتمع المدنّي والإعلام وصولا إلى السياسة.

عشت هذه التجارب كلها بشغف ودقّة وحرص تقودني في ذلك الرّغبة في التّعلم والإتقان وبأريحيّة مردها أنني كنت دوما سيد إرادتي أنعم بمطلق الحرّية في تحديد ما أنخرط فيه وأيان أتركه. في هذا الإطار بدأت تجربتي الإذاعيّة من الباب الكبير مذيعا ومنتج برامج في الإذاعة الوطنيّة وإذاعة الشباب. استغرقت التجربة ثلاث سنوات تعلّمت خلالها الكثير. تجربة قد أتعرّض لها يوما بإطناب أكثر وإسهاب أجزل في مؤلف آخر. مغامرة مكنتني من التعرف إلى أشخاص

في غاية المهنية والالتزام التام بقواعد العمل يتحلون بإنسانية وأخلاق عالية. كما كنت شاهدا على بدايات العديد من الإعلاميين الذين علا اليوم كعبهم أصبحوا أسماء لامعة في المشهد الإعلامي التونسي.

كانت الدّولة أيّامها تحتكر المشهد الإعلامي وكانت الأجور متواضعة ومع ذلك كان غالبية الإعلاميين رجالا ونساءا يتقدون حماسة، مدركين أهميّة مهمتهم وجلال دورهم، مندفعين نحو عملهم بحب وشغف وإيمان.

ظهرت بعد ذلك وسائل الإعلام الخاصة التي أحدثت تحولا في المشهد الإعلامي وقلبته رأسا على عقب. فبعد الثورة تحوّلت الحرّية الغير مؤطّرة إلى خطر لا فقط على القيم المجتمعية بل على الديمقراطية ذاتها. وإن كنت لست من هواة الإطناب في التشريع والتنظيم القطاعي ولكنّني أعتقد أنّ مقولة لاكوردار: أن **"القانون يحمي والحرية تضطهد"** تجد هنا تعبيراتها الأكثر دلالة.

انعرجت الممارسة الإعلاميّة عن دورها وهدفها انطلاقا من المواضيع المتناولة مرورا باللغة

المعتمدة وصولا إلى تقنيات معالجة المعلومات. وأصبح المحظور هو القاعدة وعلامة النجاح.

ففي مجتمع بلا معايير انقلبت فيه مقاييس القيم رأساً على عقب وأصبحت وسائل الإعلام الأكثر نجاحا هي التي تعتمد التّشويهات وألعاب الحظ والإباحية وتبرز الشّذوذ في برامجها، فبذريعة خرق المحرّمات وتحطيمها ينتهك الذوق العام فتروى في أوقات الذروة النكت البذيئة والسّمجة وسط التصفيق الحار لجمهور مدفوع الأجر وتعرض الحالات الإجتماعية الشاذة من مثلية وانحراف جنسي وسفاح المحارم والزنا واغتصاب القصّر والإدمان بأدق تفاصيلها مستسهلين ما لا يستسهل.

وسائل إعلام تروج لألعاب الحظ والكسب السهل تجعلنا نتساءل كيف لنا بعد ذلك أن نقنع الشباب بفضائل العمل والاجتهاد والجهد ومتعة البذل؟

إعلام لا ينخرط في أي مشروع ثقافي وطني ودون سياسة مجتمعية غارق في عرض منوعات ومسلسلات مثيرة للجدل تراهن على المهمّش وتعتمد تمجيد المحظور والطّفيلي لرفع نسب مشاهدته دون إيلاء اعتبار لما نتج عن ذلك من السلبيات.

ثم يستغل بعد ذلك الاختراق للإعلام الحاصل لتسويق خط تحرير سياسي يتبنى توجّها منحازا. إذ يجتمع يوميا عدد كبير من المعلقين يتداولون على البرامج التلفزيونية والإذاعية ويجندون للدفاع عن الحداثة وعن المشروع التقدمي للمجتمع. فيحتكرون البث المباشر لنشر وجهات نظرهم الخاصة بهم. يتكلمون في كل المواضيع بذات المنطلقات في محاولة لاستدراج الرأي العام.

يتصدرون منابر يستضيفون فيها خلانهم وأصدقاءهم من السياسيين فتصبح لهم وجاهة بفعل ظهورهم المتكرر. إنهم يعيدون ابتكار الإعلام قاطعين مع قواعد العمل الصحفي كما عرفناه من خبر مقدس وتعليق حر. فهم في تعليق مستمر يستحوذ على الحيز الزّمني بأسره أما عن الحياد فحدث ولا حرج. فقد أصبح بذلك مبدأ الحياد ومنطق المعلومة الدقيقة وحرّية الرأي غير ذي جدوى وصار التعليق نوعا من الدعاية ومهمة مدفوعة الأجر من قبل الراعي.

وعلى تعدّدها يستأثر عدد قليل من سائل الإعلام بنسب مشاهدة مرتفعة وبالتالي فجل الإيرادات متأتية من الإعلانات والإشهار. واللاّفت أنّ هذه القنوات الإذاعية أو التلفزيونية ولدت خلال حكم النظام السابق.

وعلاقة مالكيها بالأحزاب التي بنيت على أنقاض التجمع الدستوري المنحل وبالقوى السياسية والمالية التي كانت سندا لبن علي ليست موضع شك ولا تغيب إلا عمن يتعمد عدم رؤيتها.

إثر الثورة وتحديدا منذ جوان 2011 كنت قد نبهت ودققت ناقوس الخطر محذرا من تبعات التواطؤ الذي برزت بشائره بين وسائل الإعلام وعالم السياسة والمال كما ذكرت بذلك مجلة جون أفريك في إحدى مقالاتها حديثا. حذرت ممّا يتهدّد الديمقراطية الناشئة من مخاطر في غياب قواعد واضحة تؤطر التمويل السياسي وتحيد وسائل الإعلام وتمنع تدخلهما في الحياة السياسية. لم يجد تحذيري صدى في حينه إذ كانت القوى الفاعلة وقتها متعطّشة للسلطة، تنعم بتدفّق الأموال وبسند الإعلام. ومن تبعاته إننا نعيش اليوم ديمقراطية زائفة لا تحكمها ضوابط ولا يكبحها رادع. فقد تمكّنت قوى المال من تجاوز الإرادة الشعبية والتأثير عليها وتطويعها طبق رغباتها. لقد أسسنا لديمقراطية ولدت حاملة للتشوّهات التي تعاني منها الديمقراطيات الغربية. إن الأمثلة والشهادات والممارسات والدلائل المختلفة والعديدة عما يحدث في

وسائل الإعلام يقودنا إلى الإقرار بأنها حادت عن وظيفتها الأساسية كسلطة رابعة.

كانت للصّحافة السياسية في زمن بن علي نشاطًا دعائيًا يتعهده مهنيون مأجورون ومتطوعون ظرفيون. كانت افتتاحيات الصحف وأعمدتها مجالا يتنافس من خلاله المتسلقون غاية مناهم أن تشملهم عين عناية ورعاية بن علي فتنزلهم الدرجة التي ينشدون والخطط التي يرومون. ستظل بعض المقالات شاهدة على مدى انبطاح وتمسّح من كانوا تنعتون بالنخبة على عتبات النظام. فهذا يشيد بالديمقراطية التي أعاد بن علي اكتشافها وصياغتها وذاك يقارن بين فكر بن على ونيتشه. وغنّي عن القول أنّ مؤلفي هذه الدرر الثمينة هم اليوم إما وزراء أو لهم اليد العليا في المشهد الإعلامي التونسي.

مع الثورة انتشرت ظاهرة المنابر السياسية وشملت جميع المحطات وخصّصت لها أوقات الذروة في المتابعة. وتحوّل، بقدرة قادر، عدد كبير من الإعلاميين من تنشيط البرامج الترفيهية والمنوعات التي اختصوا فيها زمن بن علي إلى إدارة برامج سياسية فتغيرت المواضيع ولكن أسلوب تناولهم وتعاطيهم ظل على حاله. فواصلوا بحثهم عن الإثارة

مستخدمين الأساليب التي ألفوها للعثور قصد الحصول على سبق صحفي ومعلومة حصرية لا تعدو في غالبها أن تكون من قبيل الإشاعات أو المعلومات الخاطئة او الرّجم بالنوايا. مما كرس الإسفاف وهمّش القول الجاد. إنّ السياسة بالنسبة لهؤلاء سعي مطلق للإثارة يستبعد النقاشات الجوهرية عندما يضطرون للتعرض لبعضها فهم يستدعون من يسمون بالخبراء. نفس الوجوه ونفس الأسماء المختارة لامتثالها للخط التحريري المتّفق ومن ورائه للتوجه السياسي المروج له.

كما أسلفنا، أعادت وسائل الإعلام التونسية بعد الثورة اختراع الصحافة. وأصبحت كلمة "الحياد" كلمة قديمة بالية تم استبدالها بكلمة "الخط التحريري". وأصبح "التعليق" أساس العمل الصحفي حيث يتولى أشخاص قادمون من أفق وتجارب مختلفة احتكار الحديث لساعات طويلة. فلم يعد المعلّق يكتفي بتناول الأخبار والأحداث بل أصبح يشاطرنا قناعاته الحميميّة وخياراته الخاصة.

فمنذ أواخر سنة 2012 إلى سنة 2014، شهدنا حملة ممنهجة ترّوج للباجي قائد السبسي كسياسي استثنائي وكونه الوحيد القادر على إعادة البلاد إلى مسارها. كان له ولأتباعه مكان مبجل في كل

وسائل الإعلام. فعندما لا يتم مدحه مباشرة يقع تشويه خصومه ونقدهم نقدا لاذعا. بدا جليّا حينها أنّ الآلة الإعلامية التي كانت في السابق تحت إمرة بن علي مازالت تعمل في تناغم تامّ وتأثير في الواقع السياسي التونسي، كما أن موجة الاعتذارات التي استمعنا لها ممّن كانوا منخرطين في جوقة إعلام بن علي لم تكن غير دموع تماسيح سرعان ما عادوا لما شبّوا عليه عندما ضمنوا الأمان من كلّ تتبع ومحاسبة.

إنّ أيّ نقد للواقع الإعلامي التونسي اليوم يثير موجة تضامن قطاعية. وهنا أود أن أوضح أن النقد هو تحديد للعيوب الموجودة والتجاوزات المرصودة ولا يعني عدم وجود مهنيين شرفاء في القطاع ولا الغرض منه مطلق التّعميم. ففيما تقدم استقراء للمشهد الإعلامي لا يرتقي الى مستوى الجرد ولا يدعيه ولا يقيم أداء كل العاملين في القطاع.

لطالما قابلت صحفيين وسمعت منهم تشكيا وتذمّرا من الممارسات السيّئة وحديثا عن عجزهم أمام رؤسائهم من مالكين ومديرين ورؤساء تحرير لوسائل الإعلام. فلم يستشيطون غضبا ويبدون تضامنا منافقا كلما سلط النقد على القطاع؟

إن دور وسائل الإعلام أمر ضروريّ وأساسي لكل ديمقراطية خاصة إذا كانت الناشئة تتحسس خطاها لذلك يتعين حمايتها من تدخل الأيادي الخارجية ومن نزوعها نحو الزيغ والظلال.

وخلافا للمعتقد السائد فإن وسائل الإعلام الخاصة بمعني غير الحكومية إن كانت ملكا لأصحابها فهي ليست مطلقة الحرية لكونها تعمل بمقتضى ترخيص عمومي، فالدولة لم تعطهم تفويضا لا يخضع لأية مراقبة ولا محاسبة. يجب أن يتمّ تأطير العمل الصحفي ومراقبة أدائه وليس القصد من ذلك تضيق مجال الحرية أو استعادة للرقابة بل الهدف منه صد الطريق أمام السعي إلى تحول الإعلام إلى أداة دعاية سياسية ومنعه من السقوط تحت إغراء التمويل السهل.

يتعرّض الإعلام حتى في الديمقراطيات الغربية لانتقادات كثيرة، فالأطراف السياسية الخارجة عن المنظومة السياسية تنتقد وتندد بدور وسائل الإعلام والاستحواذ عليه من طرف أوليغارشيا تتحكّم في السّلطة. فبانخراطنا في محاكاة الديمقراطيات الغربية وقصورنا عن تصور منوال وتصور خاص بنا كان من الطبيعي أن نقع في المطبات التي وقعت فيها تحت تأثير المانحين والمستشهرين.

الشباب...وبعد؟

"إن الشباب هو ابتسامة المستقبل أمام المجهول الذي هو ذاته"

فيكتور هيقو

ماذا فعلت في شبابك؟ الشباب أو زهرة العمر كما يطلق عليه في إحالة ضمنية إلى تلك المرحلة العمرية الموسومة بالسعادة أو اللامبالاة أو التجرد. لعله كان الحال كذلك فيما مضي، أما اليوم فأن تكون شابًّا يعني أن يعتريك قلق بشأن مستقبلك وإمكانيات دخولك إلى سوق العمل.

فقديما كان هناك نوع من العقد الغير مكتوب والمتفق عليه ضمنياً بين العائلات والدولة مفاده أنه متى زاول الأبناء دراستهم بنجاح فإن مصيرهم سيكون أفضل من وضع آبائهم الاجتماعي. لقد أصبحت هذه الاتفاقية لاغية الآن وصرنا نعيش وضعية عكسية وحالة فريدة من نوعها حيث يحال أكثر من 30٪ من خريجي الجامعات على البطالة. بطالة متفشية وبنسب جهوية متفاوتة ومفزعة. لن أتطرق إلى الحديث عن جودة التعليم وقيمة الشهادات الممنوحة أو عن عدم التوافق بين طالبي الشغل والفرص المتاحة. وكلها لا

تفسر العوامل الحقيقة وراء ظاهرة البطالة المخزية للشباب. فبعد أن بذل الشباب وعائلاتهم جهودا وتضحيات هائلة يجدون أنفسهم محبطين نتيجة البطالة وتعدّد المصاعب خاصة أنّهم مقتنعون بأنهم قد أوفوا من جانبهم بالتزامهم في العقد الذي يربطهم بالدولة والذي تحدثت عنه سابقا. إنّ خيبة الأمل اشد وطأة لدى خريجي الجامعات من الشباب فهم قد اكتسبوا الوسائل الفكرية واللغوية التي تسمح لهم بالانفتاح على العالم لكن البطالة تقف دونهم والجنة ورغد العيش الذي ينشدونه ولا يجدون إليه سبيلا. كيف لا نفهم بعد ذلك عزوف الشباب عن الانخراط في المجتمع ورفضهم له وضعف انتمائهم الوطني؟ فعلاوة عما يوفره العمل للشباب من رزق وموارد مالية طبيعية ومشروعة فإنهم يطمحون لأن يتمّ الاعتراف بهم وإن يشعروا بأنهم مفيدون للمجتمع.

في العقود الأخيرة تحول التعليم الذي سهل النظام السابق إطالة مدته إلى شبه غرفة انتظار للبطالة. فاستبد بالشباب يأس نستقرئه في عيونهم. فكل شيء في حياتهم أصبح لا يطاق: وضعهم ومحيطهم وبلدهم. لا حلم لهم سوى ترك كل شيء والرحيل بعيدا.

أمام هذه الحيرة الكبرى، كيف لنا أن نندهش أو نستغرب كون بلدنا رغم صغر تعداد سكانه يحتل المرتبة الثانية في تصدير الجهاديين ومنهم حوالي 60٪ من ذوي

المستويات الجامعية؟

ألا يفسر انعدام الأمل في صفوف شبابنا ما نسجله من ارتفاع نسب الإنتحار عند الفئة العمرية المتراوحة بين26 و35 سنة؟

أريد أن أعيد الأمل لهؤلاء الشباب ليستعيدوا ثقتهم في بلدهم. وتحقيق ذلك سيتطلب نموذجًا اقتصاديًا موجهًا نحو الابتكار. يجب علينا أن نقطع مع الاقتصاد المبني أساسا على المناولة الذي لا يستوجب غير يد عاملة محدودة التأهيل وضعيفة لإمكانيات المهنية.

تتعرض مؤسساتنا الوطنية الى منافسة أجنبية شرسة ولا قدرة لها على مواجهتها حتى لم يعد لها من طموح سوى الاستمرار والصمود لضمان البقاء. لذلك يستوجب على الدولة حمايتها لفترة زمنية معينة عبر سياسة حمائية جادة وفي الآن ذاته يتوجب إحداث مراكز تكنولوجية قطاعية للبحوث والابتكار وتهيئتها طبق برامج تضعها بالتشاور مع المؤسسات المعنية

لتلبية احتياجاتهم على أن توزع كلفة إنجازها بالتساوي بين الدولة والمؤسسات. من خلال التركيز والمراهنة على اكتساب المعرفة والتحكم فيها وتعزيز تبادل الخبرات بين الشركات ومراكز البحوث التطبيقية سوف يتطور الابتكار وستصبح الحاجة إلى الخبراء ضرورة أساسية للمؤسسات حينها سيجد شبابنا عروض عمل تتماشى مع مهاراته وطبيعة تكوينه.

ولكن هذا لا يعفينا من تحديث الإتفاق الضمني الشهير الذي ذكرته في مستهل هذا الفصل. فقد تصرفت الدولة باستخفاف وتسويف أمام الرهانات وضغط مطلبية التشغيل التي كانت تحاصرها فاختارت ترحيل المسألة إلى حين بفتح التعليم الجامعي لعدد وافر من الشباب بدعوى التساوي مما أدى لخفض مستوى الشهادات العلمية. فبدعوى التساوي أجهزنا على الجدارة.

إنّ المساواة الحقيقية هي تلك التي تكرس تكافؤ الفرص لكلّ الشباب وتدعمهم جاعلة من الجدارة والكفاءة المقياسين الوحيدين للنجاح. لذلك يجب أن نتجنب مختلف الحيل والتي اعتمدت في عهد بن علي لتتفيه الشّهادات الجامعية وتسهيل الوصول إلى الدراسات العليا ما بعد الإجازة. يجب أن يكون

التحصيل العلمي محل تقييم صارم وجدي حتى نعيد له اعتباره. يأتي الطلبة الأكثر تميّزا من المدارس النموذجية ويوجهون إلى شعب ذات قدرة تشغيلية عالية فلا يجدون بعد تخرجهم صعوبة في الحصول على وظيفة بل إن كثيرهم يقع انتدابهم من قبل شركات متعددة الجنسيات مما يمثل خسارة مؤسفة للمجموعة الوطنية.

وبرغم المديح الذي يطري به السياسيون الشباب فهم ينظرون له على أنه مشكلة، يشكرونه علنا ويذمونه خلسة. كم مرة سمعت اناسا يتهمون الشباب بالكسل ورفض العمل. ولكن هل أخذنا الوقت الكافي لنسأل أنفسنا عن فرص العمل التي يرفضها الشباب؟

إنّ هذه الوظائف هشّة، ضعيفة الأجر، رواتبها هزيلة لا تكاد تغطي تكاليف نقلهم وطعامهم وسجائرهم. باختصار إنّها وظائف لا تسمح للشباب أن يحلم بما يحلم به كل شخص في مقتبل العمر كالزواج وتأسيس عائلة وامتلاك بيت ولم لا سيارة.

كثيرا ما ألتقي أناسا يسدون الدروس والوعظ والإرشاد وغالبا ما يكون ذلك عن حسن نية. تروعهم بطالة الشباب وتثير غضبهم التوترات الإجتماعية التي

تنجم عنه ويفسد عليهم عدم الاستقرار الاجتماعي راحة البال. ويحملون الشباب وزر ما آلت إليه الأوضاع.

الشباب الذي هو رهان المستقبل عند سائر الأمم تحوّل عندنا إلى عبئ! أنا أؤمن بالشباب وأريد أن أحوله إلى فرصة أو ورقة رابحة من أجل مستقبل مشرق. من غير المقبول أن تترك كل هذه الطاقة جانبا على هامش المجهود الوطني. لا أرى مكانا للشاب إلا على مقاعد الدراسة أو في مراكز التكوين والعمل. أنا على يقين تام بأن الحمائية الإقتصادية القطاعية ستعزز فرص العمل والاستثمار في القطاع الخاص. أما القطاع العام، وكما أراه، فيتطلب بدوره مهارات إضافية في ظلّ ما هو بيّن من نقص في الموارد البشرية في بعض القطاعات المحورية والرئيسية كالصّحة والتعليم والعدالة والأمن.

لقد أصبح من سمة العصر الحديث الضغط على الإنفاق العمومي وتبعاته هي تعليق الانتدابات في الوظيفة العمومية بحجة أن كتلة الأجور أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة. وتبعا لتعليمات صندوق النقد الدولي انطلقت عملية مطاردة منظمة للموظفين هدفها خفض عددهم وبالتالي التقليص في كتلة الأجور إلى نسبة تصل في المدى القصير الى 12٪ من الناتج

المحلي الإجمالي. وهي معركة خاسرة على كل الواجهات. لأننا كثيرا ما ننسى أنّ الأجور هي شكل من أشكال الاستثمار. إنها المكافأة لمن يعلمون أطفالنا ويرعون مرضانا ويؤمنون أرواحنا وممتلكاتنا ويحلون خلافاتنا. ثم إن الراتب في المحصلة هو قدرة شرائية وهامش من الادخار وفي كل الحالات رافعة من روافع الاقتصاد.

إن المقاربة المحاسبتية التي ما انفكّت تعرب عن قلقها من ارتفاع كتلة الأجور مقارنة بالناتج القومي الخامّ تتعمد تجاهل الفكرة البديهية التي تقضي أنّه بارتفاع الناتج القومي الخام سيخفض من وطأة كتلة الأجور. فلنحقق النّمو الاقتصادي وحينها ستنخفض نسبة كتلة الأجور تلقائيا. ولتقريب الصورة علينا أن نفترض وجود كوبين من القهوة أحدهما صغير الحجم به جرعة اكسبرسو وثانيهما كبير مملوء قهوة وبهما نرمز إلى أحجام متفاوتة من الناتج الداخلي الخام. فإذا وضعنا في كل منهما قطعتي سكّر والمقصود هنا بالسّكر هو عدد الموظفين فإن الكوب الأوّل سيكون شديد الحلاوة والثاني مرا. فإذا كان عدد الموظفين أكثر ممّا تتحمل قدرة موازنتنا مع حاجتنا الحياتية لهم

فلنعمل على ترفيع ناتجنا الداخلي عوض اللجوء للحلول السهلة والمغلوطة.

تأثر التاريخ المعاصر جوهريًا بالثورتين الصناعية والرقمية. موعدان رئيسيان تخلف عنهما بلدنا. فدفع فاتورة غيابه عن الأول استعمارا استباح مصيره ومقدراته وعن الثاني فقرا وتهميشا. ففي كلتي الحالتين لم نكن قادرين على استشراف التغيير ومجاراته مثلما فعلت دول أخرى وارتقت إلى مصافّ الدّول الكبرى.

نحن اليوم في عصر الاقتصاد الرقمي الذي يعيش العالم على نبضه ونشهد عاجزين اختراقاته وإبداعاته لا حول لنا سوى أن نكون مجرّد مستهلكين. إنّ الإجراءات المختلفة التي اعتمدتاها لمحاولة اللّحاق بهذه الثورة جعلت منا مجرد مناولين في خدمة المقاولين الغربيين من أصحاب القرار. أتت هذه النتائج المخيبة للآمال لأن السياسات المعتمدة كان يعوزها الإصرار والرؤية. فتكوين الفنيّين والمهندسين من ذوي الكفاءة العالية لم يصاحبه اندماج في هياكل ومراكز بحث قادرة على إحراز تقدم وإضافة حقيقيين. فكما الحال في العديد من المجالات الأخرى حكمنا على كفاءاتنا في الإعلامية بالهجرة وسلمناها للشركات

الأجنبية لتساهم في نجاحها وثرائها. وتبدي السّلطات العمومية نوعا من الانفصام حيث كثيرا ما تلجأ فيما تحتاجه من برامج إعلامية لخدمات مصممين من الأجانب عوض أن توكلها لشركات محلية. لا يبدو أننا مهيّؤون فعلا لردم الهوة الرقمية ولا لخلق مناخ من المنافسة العادلة والمثمرة. وليس أدل على ما ينخر بلادنا من فساد وتضيق على الباعثين الشبان ما شاب تكوين الهيئة الإستراتيجية للاقتصاد الرقمي من إخلالات وتضارب مصالح بعدما سعت مجموعة من المتنفذين إلى احتكار القطاع والسيطرة عليه.

لدينا انطباع خاطئ عن مسايرتنا للعصر الرّقمي مردّه وجودنا خلف لوحات المفاتيح وامتلاكنا لهواتف ذكية ولكن في الواقع نحن نعيش في هامش عالم جامح من التّغيير والتطور. إن التقدم الرقمي المنشود هو ذاك الذي غيّر الحياة اليومية للبلدان المتقدمة عن طريق تسهيل الوصول إلى الخدمات والاستهلاك والإدارة والمعرفة. بلدان عرفت سلسلة من الابتكارات أثّرت في جميع مجالات الإنتاج فيها، فغنمت ربحًا في الإنتاجية ومزيدا من القدرة التنافسية التي حكمت علينا بالمتابعة العاجزة عن بعد. فالبحث

في الروبوتات يحقق اختراقات وإنجازات تبشر بإحداث نقلة هامة في جلّ مجالات الحياة البشرية.

إنّ تردّي وضعنا ليس قدرا حتميا فنحن قادرون على اللحاق بالركب من خلال المراهنة على شبابنا لكن هذا يفترض وجود انتعاش اقتصادي سليم ومستدام. حينها فقط سيكون لدينا الوسائل الأساسيّة لتنفيذ الإصلاحات المستلزمة لإنجاز مشروع وطنّي يربطنا بالعصر الرقمي.

إن كان للصّحة كلفة فإنّه لا ثمن لها

"الصّحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى"

مثل عربي

أمارس مهنة تتيح لي يوميا معاينة المعاناة الإنسانية. وكثيرا ما يلهينا كأطباء التركيز على الجانب التقني للمهنة وما يقتضيه من ضرورة التشخيص السريع للمرض واختيار العلاج الفعال عن إيلاء الاهتمام اللازم والكافي للوضع النفسي للمريض خاصّة إن كان يشكو من مرض نعدّه بسيطا. وبصرف النظر عن عبء العمل، فإنّنا عادة ما لا نولي اهتماما كافيا لنفسية المريض وهو من الطبيعي أن يقلق على صحته ويضاعف من معاناته خاصّة إذا كان يشكو مرضا مزمنًا أو خطيرا. لهذه الأسباب تعتبر المستشفيات أماكن تتجلّى فيها المعاناة البشرية بامتياز فهي تستقبل الحالات الأكثر خطورة والأكثر تعقيدا. يعاني المريض نفسيّا من الشعور بالألم وتنتابه الحيرة وتولد في نفسه الأسئلة حتمية ومصيرية أهمها: لماذا أصاب أنا بالمرض دون غيري؟ فيتعاظم في نفسه الإحساس بالظلم.

إنّ نظامنا الصحي من حيث تنظيمه وطبيعة التكوين فيه نادرا ما يولي اهتماما لما يعتري نفسيّة المريض من اضطراب متصل بالسقم الذي يكابده. ورغم ما بذل من جهود في قطاع الصّحة في بلدنا إلا أننا مازلنا بعيدين جدا عن تيسير التمتع بالخدمات الصحية لمواطنينا. ومردّ ذلك يعود بشكل أساسي إلى التمويل المخصص لقطاع الصحة الذي لا يجاري الارتفاع المطرد في تكاليف القطاع ومصاريفه والإخلالات التي تشكو منها السياسات الصّحية المعتمدة.

ما لبثت الفجوة الإجتماعية بين القلة القليلة من الأثرياء وأغلبية الشعب التي يتنامى فيها الفقر ويتأصل أن ساهمت في إرساء منظومتين صحّيتن متوازيتين. ففي حين يحظى القطاع الخاصّ بتجهيزات جيّدة ومتطوّرة ويوفر الرعاية والخدمات المثلى يغرق قطاع الصحة العام في صعوبات لا نهاية لها ويعجز عن مجابهة الضغط المتنامي على العلاج.

لم تخضع منظومة الصحة العمومية منذ إرسائها في السّتينيات إلى التّنقيحات الهيكلية التي تستوجبها المتغيرات السكانية وارتفاع الطلب على الخدمات العلاجية ولم نستخلص العبرة من الإخلالات المرصودة. ما زلنا نعتمد نظاما للصّحة العمومية قائما

على ثلاثة خطوط. خط أول قوامه مراكز الرعاية الأساسية التي تستقبل العدد الأوفر من طالبيّ الرعاية الصحيّة. وتوجه إلى الخط الثاني المتكون من المستشفيات الجهوية الحالات التي تتطلب مزيدا من الكشوفات أو استعصى تشخيصها. أما الخط الثالث قوامُه المستشفيات الجامعية التي تستقبل الحالات الشائكة المستوجبة لخبرة خاصة وتقنية عالية.

إنّه في الأصل تمش محكم، عقلاني ومتكامل له القدرة على الاستجابة لحاجيات الناس للرعاية الصّحية. ولكن جدواه رهين حسن أداء مختلف حلقاته للأدوار المناط بها. فحدوث إخلال في أحد المفاصل يؤثّر سلبا على سيولة السّلسلة بأكملها ويعطّل تتابع أداء المنظومة الصحية وتراتبها.

إنّ مراكز الرّعاية الأساسية باعتبارها الحلقة الأولى في العمليّة الصّحية، تقوم بدور محوري وتتحمل عبئا كبيرًا نظرا للإقبال والطلب المتزايد على العلاج بفعل تنامي الوعي الصّحي للتونسيين. ومع ذلك فهي تشكو من ضعف الموارد البشريّة والتجهيزات مما يعوقها عن أداء دورها. فبنيتها التحتية عامة بدائية ولا تتلاءم مع نشاطها، تشكو الإهمال وضعف الصّيانة علاوة على كونها تشتغل بنظام الحصّة الواحدة وتعاني

من الغيابات المتكّررة للعاملين بها مما يضاعف العبء على زملائهم. ومن الطبيعي في هذه الظروف من الضّغط أن يصبح الفحص شكليّا والاستماع للمريض عرضيا. فليس هناك مجال للاجتهاد في التشخيص والتركيز وفي غياب أطباء مختصّين في الأمراض الشائعة أو المزمنة تقع إحالة عدد كبير من المرضى إلى مراكز المرحلة الثانية أو الثالثة.

والخط الثاني بدوره يعاني مشاكل عدة. كان من المفترض أن تكون المستشفيات الجهويّة إطارا مثاليا لمتابعة الحالات المزمنة أو الجدية ولكنها على غرار سابقتها تشكو هي الأخرى من نقص في التجهيزات والمعدات التي غالباً ما تكون معطّلة أو نفدت مستلزماتها ولم تجدّد.

أمّا الخط الثالث الذي يفترض أن يكون في موضع الريادة فهو يعاني بدوره للحفاظ على أداء دوره. فبالإضافة إلى النقائص التي يتقاسمها مع مراكز الرعاية الأساسية والمستشفيات الجهوية فإن المستشفيات الجامعية لحقتها هي كذلك أضرار الخيارات السياسية السيئة والمتذبذبة والارتجالية. ففي سنة 1989 دفع جزء من هيئة التّدريس بكليات الطب ورؤساء الأقسام الجامعية للاستقالة عندما وضعوا أمام

أحد الخيارين إمّا التخلّي عن الممارسة الخاصة والاكتفاء بالنشاط العمومي أو المغادرة. كثيرهم لم يقاوم جاذبيّة المال وما كان يوفّره لهم من وضعيّات مادية مريحة فاستقالوا.

وبغضّ النّظر عن خلفيات هذا القرار، فإنه ساهم في تسريح كفاءات كانت لديها الخبرة والمهارة والقدرة على التأطير ممّا حدا بكثير من معاونيهم إلى اقتفاء أثر أساتذتهم وغادروا بدورهم.

في عام 1995 انقلبت السلطة مجددا على قرارها وأقرت إعادة النشاط الخاص التكميلي بشروط للأطباء المرموقين في المستشفيات الجامعية. وسرعان ما تجاوزت الممارسة الشروط والمحاذير ليصبح النشاط الخاص هو الرئيسي أما الخدمة العمومية فهي نشاط تكميلي. وتدنى مستوى التأطير والعناية بالطلبة وبالأطباء الشبّان فلا تؤمن بالشكل الصحيح والمستوجب وتراكم الإهمال وتقاعس الجميع عن القيام بواجبهم من تسيير وإشراف على المرفق العام. يحدث ذلك على مسمع ومرأى الوزارة التي لا تبدي سوى العجز والتغافل.

تفاقم الفشل وزادت المشاكل مع تفاقم أزمة الدواء. فعلاوة على قلّة المصنفات المتاحة كمّا ونوعا ومحدودية الاختيار ضمنها ينضاف لذلك سوء إدارة المخزون والفساد والاختلاسات المستشرية.

سأتعرض لاحقاً إلى التغطية الصّحية من خلال وضعية صندوق التأمين على المرض. ولكن دعونا نكون منهجيين ونبحث أولا عن الحلول التي تساعدنا على استعادة نجاعة قطاع الصّحة وتفادي إخلالاته.

يجب أن يضمّ الخط الأول للصحة أي في مراكز الرعاية الأساسية أطباء للطبّ العام مجازين وآخرين مختصين في أمراض السّكري وارتفاع ضغط الدّم والربو والالتهاب المزمن للشعب الهوائية، وأمراض الجهاز الهضمي والأشعة. وينتظم في شكل عيادات جماعية محاطة بمنصة تقنية تشتمل على مختبر تحاليل طبية ينجز التحاليل الأولية ووحدة أشعة مزودة بآلات الكشف بالموجات فوق صوتية ومنظار للجهاز الهضمي. وعلى النشاط أن يكون بنظام الحصتين ليستجيب بفعالية لضغط الطلب على العلاج. كما يجب ربط كل مريض بمركز رعاية وحيد ويزود ببطاقة صحيّة مشفرة تحتوي على ملفه الصحي مما يسمح له بالاستظهار به إن كان على سفر ومضطرا

للعلاج في مركز أخر. إنّ رقمنة الملفات الطبية هي الحل الوحيد لتجنب العيادات المتكررة دون موجب وللتحكم في استهلاك الأدوية مما يخفف الضغط ويحد من الفوضى ويسهل الإحاطة بالمرضى. إن هذه الإجراءات ستعزز مكانة أطباء مراكز الرعاية الأولى وقيمتهم وتقلص من عدد المرضى المحالين على الخط الثاني. وهو بدوره عليه أن يعمل بنظام الحصتين على أن تؤهل معداته وتجهيزاته وتدعم.

أمّا الخط الثالث فهو متكون من أطباء متمرسين، تعهد إليهم مسؤولية الحالات الصعبة والمعقدة والحرجة ويضمن تدريب الأطباء الشباب وتكوينهم والقيام بالبحوث والدراسات الطبيّة. إن الطب الجامعي مفخرة للبلاد بأسرها. قوامه نساء ورجال يعملون بجد ويكرسون حياتهم للوصول إلى قمة الإتقان لمجالهم باذلين في سبيل ذلك تضحيات جسام. إن الطبيب الجامعي يختار دون إجبار مجال عمله تماما كما يقدم الجندي على الانخراط في القوات المسلحة بحب وبمسؤولية، معرضا عن الكسب المادي الوفير الذي توفره الممارسة في القطاع الخاص. إن خطة الأطباء الجامعيين تحظى بأهمية وطلب كبيرين ويطمح لها عدد وافر من المريدين والمحظوظ من ظفر بها..

إنها اختيار ومنزلة تكتسب نظريًّا بالجدارة والمثابرة والإصرار لهذا يكون من غير المقبول أن يسعى من حصل عليها بالتنعم بها وبوجهتها ويسعى في الآن نفسه للتعويض عما فاته من ربح مالي من خلال تكريس جهده لنشاط خاص موازي. إنّه من الطبيعي أن نطالب هؤلاء بضرورة احترام العقد الضمني الذي على أساسه تمت ترقيتهم في سلّم الطب الجامعي ومع ذلك علينا أن نراجع سلّم الأجور والمكافآت التي يحصلون عليها حتى نوفر لهم حياة كريمة ومريحة تغنيهم عن الانشغال عن نبل مهمتهم.

عادة عندما يتمّ تعيين رئيس قسم في مستشفى جامعي فإن ذلك يستمر إلى أن يحال على المعاش. وحالات الإقالة التي طالت بعض رؤساء الأقسام إلى حد الآن تعد استثنائية. وخطة رئيس قسم لا تخضع لأي تقييم لنشاط المعني سواء أكان استشفائيا أم جامعيا. لهذا أقترح إجراء مراجعة له بتدقيق خارجي يتم كل خمس سنوات لتقييم النشاط الذي تم إنجازه ومدى امتثاله للأهداف الموضوعة. فوظيفة رئيس قسم تتطلّب من صاحبها يقظة وحرصا مضاعفا.

إنّ الطب على خلاف المهن الأخرى يضع بين يدي ممتهنه حياة الناس وسلامتهم لذلك عليه أن

يحرص على المداومة على التكوين المستمر حسب برنامج يلتزم به.

حديثي الآن سيكون عن قطاع الصيدلة والدواء وهو أحد أهم مجالات الإنفاق الصحي. لقد بذلت جهود جديرة بالثناء في تعزيز الصناعة الدوائية الوطنية وفي إدارتها من خلال هياكل المراقبة والتنظيم ولكن ومع الأسف وكما هو الحال دائمًا لا يتم إكمال العمل ولا يتم السعي لتطوير الأداء للوصول لتحقيق أهداف نوعية وكميّة تخضع لرؤية استراتيجية. ببلادنا ما لا يقل عن 44 وحدة صناعية تعمل على تصنيع الدواء، تغطي 67 ٪ من حجم الحاجيات الدوائية ولكنها لا تمثل سوى 46 ٪ من قيمة السوق. تفتقد كلها للإضافة والابتكار. ذلك أن أحجامها ومواردها لا يسمحان لها بتوفير إمكانية البحث والتطوير، إذ انخرط جلها في منافسة حادة وأحيانا غير شريفة لافتكاك أجزاء من سوق الأدوية الجنيسة مما أدى إلى تعدد البدائل للمصنف الواحد وهو تكاثر لا يحقق إضافة للمنظومة الصحية عموما. إنّ متطلبات الجودة وخاصة نجاعة المنتجات غير مضمونة بما فيه الكفاية حيث ظلت لفترة طويلة تمنح رخص الترويج للأدوية دون ضمان تكافئها

الحيوي ممّا فتح مجال الشك في فعاليتها وأعاق تصديرها.

أما الوحدات الصناعية للأدوية فتوزيعها الجغرافي عشوائي ولا يخضع لأي منطق إذ تتواجد على مسافات بعيدة من كليّة الصيدلة، فأقرب وحدة تقع على بعد سبعين كيلومترا من الكلّية. ألم يكن من الأجدى تخصيص مقسم لهذه الوحدات بمنطقة صناعية تحدث في محيط الكلية لتحفيز التفاعل بين المهنيّين والأساتذة والباحثين؟

يجب على الدولة اتخاذ خطوات لتنظيم هذه الوحدات والدراسة الجدية لإمكانية دمجها في مجمعات قصد توحيد مواردها المالية والتقنية للتحكم في تكاليف الإنتاج وتعزيز البحث والتطوير. يجب أن تفكر الدولة في إنشاء مراكز أبحاث تكرس للدواء تضمّ كيميائيين وصيادلة وعلماء الأحياء وإحصائيين ومحامين ومسوقين، تستجيب لانتظارات وحاجيات الصناعيين من حيث الابتكار وحل الإشكالات التي تعترضهم. ويتم تمويل هذه المراكز من ناحية بفرض رسوم على الإنتاج الصناعي ومن ناحية أخرى بمساهمة من الدولة على أن يعد ذلك استثمارا قابلا للاسترداد من مرابيح المنتجات المبتكرة متى دخلت طور الترويج.

أننسى الرياضة؟

" إنّ الرّياضة تبحث على الخوف لتسيطر عليه، وعلى الإرهاق لتخضعه، وعلى الصّعوبات لتتغلب عليها "
بيير دي كوبرتان

ما الذي لم أفعله وأنا صغير ومراهق يافع حتى أتمكّن من ممارسة رياضتي المفضلة، كرة القدم. وكم مرة تحايلت على والدتي وخدعت يقظتها لألتحق بحصص التدرب مع فرق مختلفة إشباعا لهوايتي؟ هل أخوض في الحديث عن شغفي إذاك بالنادي الإفريقي ولاعبيه وخاصة بالمرحوم طاهر الشايبي نجم الفريق ومعبود الجماهير؟ كنت أسارع كل يوم إثنين على إثر انتهاء الدروس لأشاهده وهو يستمتع بإعجاب محبيه يبادلهم التحية من شرفة مقهى باريس. مع مرور الزمن وبدون سبب يذكر تضاءل اهتمامي تدريجيا بكرة القدم وتراجع وإن كنت أتابع، وإن كان عرضا، بعض المنافسات الرياضية الدولية رفيعة المستوى التي يلامس فيها أداء الرياضيين الإبداع.

لم أعد إلا مؤخرا للإهتمام بلياقتي البدنية عبر ممارسة الرياضة ولكني ألاحظ أن تعاطي الأنشطة الرياضية قليل جدا عند عموم المواطنين ولا يحظى

بالشعبية اللازمة. والإقبال عليها غالبا ما يكون مرتبطا بوعي شخصي وكثيرا ما يستوجب كلفة مالية لا تتوفر دائما. فوزارة الرياضة لا تولي اهتماما يذكر للرياضة لتحفيز المواطنين على الإقبال على ممارسة الرياضة وتركز اهتمامها بشكل حصريّ على رياضة النخبة. كما هو الحال دائما في جميع المجالات تعوز الإمكانيات وتغيب الرؤية في الوسائل والإستراتيجيات.

فلا وجود لبنية تحتية رياضية مخصصة لعامة الناس وبالتالي لا وجود لتجهيزات أو لكوادر مختصة تنتدب للعمل في هذا المجال. ليس مجانبا للصواب أنّ ننعت وزارة الرياضة بوزارة النخبة وتحديدا بوزارة كرة القدم ذلك أن بقية الاختصاصات الرياضية شبه مهمشة في حين ترصد أغلب موارد الوزارة الشحيحة لكرة القدم.

إنّ اعتماد الاحتراف في كرة القدم ساهم في إحداث فوارق عميقة بين الفرق ذات الموارد الماليّة وتلك التي تعوزها. واستنزف هذا الخيار موارد مالية هامة متأتية من الإستشهار يصرف كثيرها لمجابهة رواتب عالية للاعبي كرة القدم في الفرق المحترفة. وأصبح لدينا ميركاتو رياضي تبرم فيه عقود خيالية لا علاقة لها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

فإن كان النشاط الرياضي المحترف في البلدان الصناعية جزءا من نشاطها الاقتصادي مرتبط بديناميكيتها يرغب في منتوجها الصناعي ويشجع على استهلاكه فما لنا أن نروج له في بلدنا غير منتجات الألبان ومشغلي الهاتف؟

ونحن ننفق مبالغ هامة وأحيانًا بالعملة الصعبة في رواتب ومكافآت أصلها متأت من موارد وقع خصمها من قاعدة الضريبة وتبعا لذلك على حساب الخزانة العامة والاستثمار والخدمات الإجتماعية. ولا نجد جدوى ولا أثر لهذه التضحيات في النتائج التي تحققها ففرقنا الوطنية في مشاركاتها الدولية والتي لا ترتقي لما أنجزه فيما مضى الهواة.

في الرياضة كما في جميع المجالات الأخرى درجنا على التبّعية والتقليد الأعمى. فلا رؤية ولا منهجية ولا ابتكار يحدد عملنا في مجال الرياضة نسير اعتباطيا دون وجهة. فكيف تفاجئنا حينئذ النتائج المخيبة والإخفاقات التي نمنى بها في مشاركاتنا الدولية؟

نحن خاسرون على جميع الأوجه. فقد بدّدنا مواردنا المالية الشحيحة في كرة القدم حتى لم يبق

للاختصاصات الأخرى شيء يذكر. ولم نوفر لمواطنينا فضاءات عامة تساعدهم على الحفاظ على لياقتهم البدنية وتجديد طاقتهم وتسليتهم. ولم يعد لأطفالنا من مجال لإشباع رغبتهم في اللعب والركض سوى الطرقات المعبدة وما تنطوي عليه من مخاطر. فقد توسّعت مناطق العمران بسرعة دون أن نكترث لضرورة تخصيص مساحات للرياضة الجماعية وسط لامبالاة تامّة.

الحريات الفردية

"إن الأمر لا يتعلق بقتل الحرية الفردية بل بتنظيمها اجتماعياً"

جوزيف برودون

ما الحريات الفردية سوى تلك الحريات الطبيعية التي تعمدنا التنازل عنها لصالح المجتمع بدافع العيش المشترك وتجندنا بعد ذلك لاسترداد أجزاء منها. نسعى لاستعادتها من خلال خطوات صغيرة وبأجزاء وعلى مراحل ومن مداخل مختلفة. استرداد يعزز صلوحيات الفرد ويقلل من مجال القيود المفروضة عليه على حساب وضع قائم يكون أحيانا موغلا في القدم. مما يهز القناعات والعقائد والعادات ويستفز القوى المقاومة للتغيير أو المعادية له.

فتصبح شرعية الوضع القائم والمتفق عليه عرضة لضغط التغيير مما يفضي إلى معارضة وصراع بينهما يهدد السلم الاجتماعي. ولكن على الرغم من هذا هل علينا أن نكون حذرين ونمنع أو نتخلى عن مطالب التغيير؟ بالتأكيد لا وإلا سنعطل المجتمع ونعيقه على التكيف مع المتغيرات الثقافية والإجتماعية التي تعيد تشكيل الهوية وتطورها.

كل المجتمعات أيا كانت تواجه وبانتظام مطالب تحملها شرائح متفاوتة الأهمية من الشعب. مطالب تؤدي إلى نقاشات وجدل لدى الرأي العام وتثير ردود فعل متباينة قد تؤدي أحيانا إلى صراعات عنيفة. على السلطة حينها أن تهيئ الظروف المناسبة التي تسمح بالتئام حوار هادئ وبناء ونزع فتيل التوتر وجعل المجتمع قادرا على إدارة صراعاته مستخدمة الأدوات الدستورية المتاحة.

وغالبا ما يسمح السياسيون لأنفسهم حال وصولهم للسلطة بإثارة مسائل مجتمعية بدعوى تلبية انتظارات شعبية ملحّة أو تنفيذ وعود انتخابية قطعوها على أنفسهم. وفي هذا التمشي مشروعية مردها أنّ المواضيع المطروحة مبنية على تعهدات انتخابية سابقة أو استجابة لمطالب شعبية معلنة أومكتومة. حينها يكون السياسي قد نقل مطالب مشروعة وجعلها محل نقاش مجتمعي في الساحة العامة ورافق مخاضه وأطره. لكن الانحراف الخطير يأتي حين يشعر السياسيون بوصولهم إلى السلطة بقوة ونفوذ يزينان لهم أنهم قادرين على إملاء خياراتهم وتوجهاتهم المجتمعية على الشعب دون أن تكون خلفها حركة مطلبية.

إنّ الاقتراع العام لا يعطي الحق للفائز به أن ينتهك المجتمع ويعنفه بخيارات أيا كانت أهميتها ومردودها متى لم تكن نابعة من مطالبة شعبية صريحة. هل يحق للسياسيين باسم التقدمية والحداثة تعريض استقرار المجتمع للخطر وهو الذي لم يطالب بذلك مطلقا؟ فمن يقدم على ذلك إنما يحل نفسه منزلة الزعيم المستنير الملهم الذي يتعامل مع الشعب على أنه قاصر في حاجة لحمايته وإرشاده قويم السبيل.

إنّي أفضل محافظة تصون التماسك الاجتماعي والوئام العام على تقدمية مزعومة قد تقسم المجتمع وتشتته. بينما يميل بعض الناس إلى الخلط بين المحافظة والركود وهذه رؤية مختصرة وغير دقيقة لأنها لا تأخذ في الاعتبار تطور القيم وسيرورة الهوية التي تعتمل داخل المحافظة ذاتها. إن المجتمع المحافظ يتطور رغما عنه لأنّ هويته في تحول دائم. إنه ولا شك تطور وانزلاق بطيء لا يمكن ملاحظة أثره بوضوح إلا على مدى عقود ولكنه تطور موجود على كل حال ويعمل بعمق على إحداث تغييرات تطال مختلف مجالات النشاط البشري. من مزاياه أنه تحول تدريجي سلس يتم دون صدام ويحافظ على الوحدة

الوطنية ولكنه لا يرضي المدافعين عن الحريات الفردية.

إن السعي لتحقيق الوئام الاجتماعي يترك مجالا ضئيلا للتجاوزات الفردية داخل النظام المعمول به مما يطرح الخيار بين الانحياز للفرد أو للمجموعة. إن خياري كمسؤول وكمتشبث بضمان التماسك المجتمعي يقودني إلى تقديم المجموعة على الفرد. ولكن الانحياز للمجموعة يجب أن يرافقه فتح مجال للتسامح مع الأقليات بحيث نضمن عدم تحولنا إلى نظام استبدادي وإن كانت سياسة الحكومة هي ضمان التماسك الاجتماعي حيث يجب عليها أيضًا حماية الأقليات. إن الأقليات لديهم كامل الحق في عيش إختلافاتهم في أمن وسلام تام شريطة أن يحترموا بدورهم الفضاء العام لذلك لا ينبغي معاقبة أي شخص بسبب اختلافه طالما أنه لا يلحق ضررا بغيره.

يتولد موقفي هذا من تصوري للهوية كمفهوم مفتوح ومدمج تبلورها محددات متفق ومجمع عليها أقرّها وارتضاها أفراد المجتمع. وعلى السياسي أن يحيط ويعي معالم والقاسم المشترك للهوية وملامحه ويلتزم به حتى يكون متجانسا مع المجموعة الوطنية. ومع ذلك ورغم كونه الحارس الحريص على الوحدة

الوطنية فإن عليه كذلك أن يكون متحفزا لتلقف مطالب التعبير التي قد تظهر فيرافقها ويضمن حرية إيصالها ويهيئ لها المناخات حتى يتم الحوار المجتمعي على قدر من الأريحية.

أكتب هذه السطور وفي خاطري دعوة الرئيس الباجي القائد السبسي لسن قانون المساواة في الميراث بين الجنسين. قرار نجح في تقسيم التونسيين بين رافض ومؤيد له. فيرى فيه الرافضون هجوما يستهدف العقيدة الدينية والمسلمات التي لا يجوز المساس بها ويرحب به مؤيدوه باعتباره خطوة هامة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأيا كانت الدوافع والمسوّغات لهذه المبادرة فإنّها دون شك صدمت غالبية التونسيين. فرغم حصولها على موافقة شريحة من المواطنين ودعمهم إلا أنها تبقى مبادرة شخصية لم تملها حركة شعبية بل جاءت نتاجا لإرادة رجل واحد. فهل يسمح لمن تبوأ سدة السلطة في البلاد أن يملي إرادته على المجتمع مفشيا الفرقة والانقسام؟

ليس هذا فهمي وتصوري لدور رئيس الدولة ومهمّته. فلا يحق لأحد أن يقرر للآخرين خياراتهم وأسلوب عيشهم. **فرئيس الجمهورية ليس أبا التونسيين ولا أوّلهم، وهم لا ينتخبون وصيًا عليهم بل**

ينتخبون واحدا من بينهم يوكل إليه السهر على راحتهم واستقرارهم وإدارة نزاعاتهم المجتمعية بما يوكله له الدستور من الصلاحيات.

إنّ هذه المبادرة أتت خارج السياق لكونها لم تكن إيفاءا بوعود انتخابية سابقة ولا تنفيذا لإلتزام سبق قطعه للشعب.

لقد ولّى وانتهى عصر آباء الشعوب والقادة المستنيرين. وعموما هذه مقاربة وتمش يتعارض مع روح الجمهورية حيث المواطنون متساوون وأحرار ومنعتقون أساسًا من الأبوة.

إن الشخص المستنير الحقيقي هو ذاك الذي لا يتوقف عن رصد نبض الشارع وليس الشخص النرجسي الذي يعتبر نفسه مسؤولا عن القطيع ووحده من يدرك ويحدد ما يناسبه. لقد أثبتت أمثلة كثيرة من جميع أنحاء العالم وخاصة من مجتمعات قريبة منا أن بعض التقدم الذي يحرز بقوة التشريع والإرغام وتعنيف المجتمع يستغرق وقتا حتى يقنع به الناس ويرضوه. بينما تدرك نفس النتيجة من خلال السماح للتحولات والتنقلات الطبيعية بالقيام بدورها.

فبالعودة إلى مبادرة الرئيس الباجي قائد السبسي، وبقطع النظر عن التهم التي وجهت له بتوظيف الموضوع لجني أرباح سياسية، فإنه كان بالإمكان الوصول إلى المساواة في الميراث دون إيذاء المجتمع من خلال التشجيع على الوصية القانونية وتيسير آلياتها. وعليه يتاح لكلّ منّا أن يختار توزيع إرثه على الورثة بالطريقة التي تفرضها عليه قناعاته بعيدا عن الإكراه. فعلينا ألا ننسى أنّ الذي يجبر على المساواة بقوة القانون وهو كاره له قد وقع بدوره تجريده من حريته الفردية.

علم البيئة ... نمط الحياة

"من الأفضل أن نرافق التغير عوض أن يخنقنا "

وينستون تشرشل

بالابتكار والإبداع وسلوك طرق غير معبّدة يمكن لتونس أنّ تفتح آفاقا جديدة وتضمن سبل الرّخاء. يجب أن نرصد بعين العالم المتحوّلات التي تحركه والهزات التي تغيره وبالأحرى واقعنا وما هو عليه، وإلا يكون مجتمعنا هجينا قد تنكر لذاته دون أن يدرك صورة المجتمعات التي يحاكيها. هذا فهمي لمجتمعنا والرهانات التي يواجهها. وهذه المقاربة تقودني إلى ربط المشغل البيئي بنمط الحياة الذي نعيش في ظله.

جزء هام من العالم يولي اليوم تركيزا خاصا على البيئة. فالإحتباس الحراري وندرة الموارد الطبيعية واعتماد سلوكيات وأنماط استهلاك جديدة كلها مواضيع في صميم اهتمامات البلدان المتقدمة. على الضفة الجنوبية للمتوسط مازال يُنظر إلى مجمل هذه القضايا على أنها ترف يشغل فكر الأغنياء. فهي مشاغل تعتبر غريبة عن واقعنا لا علاقة لها بمخاوفنا اليومية ومشاكلنا بل أكثر من ذلك نعتبرها مرتبطة بمجتمعات استهلاكية لا صلة لها بما نكابده من فقر.

ورغم انشغالنا بواقعنا فإننا وإياهم على متن سفينة الإنسانية فإن غرقت غرق جميعنا على قول أنطوان دي سانت إڤزوبري.

ومع ذلك كيف يمكننا إقناع سكان قُرانا بالحفاظ على ثروتنا الغابية والإمساك عن القطع العشوائي لحطب التدفئة أو إنهاك مراعيها؟ كيف نقنع مواطنينا بأن الفضاء العام ملكية مشتركة من واجبنا جميعا الحافظ على نظافته؟ كيف لنا أن نقنع الصناعيين والحرفيين وأصحاب المهن الصّحية وحتى ديوان التطهير بالكف عن التخلص من النفايات في الطبيعة وفي الأودية والبحار؟ كيف يمكننا إقناع الصيادين باحترام فترات الراحة البيولوجية والتخلي عن الصيد المفرط؟ كيف يمكننا استعادة العناية والاهتمام بتقاليدنا المطبخية ومصنفاتها وهي الصحية، قليلة الكلفة؟ ما الذي يمكن أن نفعله لإصلاح الأضرار الناجمة عن اعتماد البذور المعدلة جينيا بعد أن غزت فلاحتنا ودمرت تراثنا الزراعي وتهدد سلامتنا وسيادتنا الغذائية؟ كيف لنا أن نقنع المستهلك والصناعي بالتخلّي عن استعمال المنتجات البلاستيكية بما في ذلك الأكياس والقوارير البلاستيكيّة والأطباق وغيرها، مما يخلص بيئتنا من النفايات الصلبة ويعيد تأهيل المنتوجات

التقليدية والحرفية؟ كيف يمكن أن نقنع جماعاتنا المحلية باعتماد منوال تهيئة يحترم الطّبيعة ويتلاءم مع مناخنا وتقاليدنا؟

تأثّرت حياتنا اليوميّة بكلّ ذلك ولم تعد كما عرفناها. تحول محيطنا إلى سلة كبيرة من النفايات اعتدناها وتعوّدنا عليها. إن تونس الجميلة تتلاشى. فغاباتنا تنحسر بوضوح وشواطؤنا ملوّثة وبحرنا أصبحت صحاري سائلة. وهواء المجمعات الكبرى أصبح ملوثا خاصة في ساعات الذروة. ومنوال تهيئتنا لا يحترم المحيط ولا يخضع لأي حس جمالي ومحمياتنا الطبيعية محاصرة ومجزأة وشواطؤنا مشوهة بالخرسانة والإسمنت وأراضينا الزراعية الخصبة تتحول إلى مجمعات سكانية. لقد أصبحت الحجارة الاستثمار الآمن والوحيد للأسر ولرجال الأعمال فطغى الطوب الأحمر على البياض الأسطوري لواجهاتنا.

ماذا فعلنا ببلدنا الجميل؟

إنّ الانحباس الحراري وتغير المناخ لم يعودا فرضية قابلة للتشكيك بعد أن اتضحت حقيقته مما يحتّم علينا الاعتراف بحدوثها والتعاطي معهما. وسكان

الجنوب والمزارعين خير شهود يشهدون على حجم التّصحر وندرة الأمطار وتراجع المساحات الصالحة للزراعة. نحن نعاني من الإجهاد المائي وندرة المياه ومع ذلك لم نتكيف مع هذه الحقيقة ولم نغير من سلوكياتنا وسط حالة من عدم الاكتراث والوعي. فتونس الخضراء التي كثيرا ما تغنى بها الشعراء لم تعد كذلك.

ففي غضون بضعة عقود انقلبت سلوكيّاتنا رأسًا على عقب. فاكتسبنا عادات غذائية جديدة وبفعل الضغط الاستهلاكي تسللت أطعمة ومستحضرات جديدة إلى حياتنا اليومية وغيرت تقاليدنا المطبخية التي توارثناها من قرون خلت والتي تعتمد على مخزوننا الغذائي وما ننتجه. في جوّ من اهتزاز القيم وانكماش المرجعيات دفع التونسيين لاستهلاك مفرط يتجاوز حاجتهم وإمكاناتهم. غزت الفضاء لافتات العلامات التجارية الأجنبية والمتاجر الكبرى ومحلات السوبر ماركت وإعلانات التخفيضات والامتيازات. تخلّينا عن الاستهلاك الهادئ المتّزن وانخرطنا في نمط استهلاكيّ محموم أعمى ولا مسؤول يدفعنا إلى محاكاة بعضنا بعضا في عناد وسباق لا آخر له. اضطر المواطن إلى مزيد من الإنفاق لمجاراة غيره حتى

يحافظ على منزلته الإجتماعية. وأمام الخدمات الرديئة للنقل العمومي تحولت السّيارة الخاصة إلى ضرورة حياتية وكثيرا ما أصبحت العائلات تمتلك منها على تعداد عدد أفرادها العاملين. ونتيجة لذلك تغص الطرقات بالسّيارات منذ الساعات الأولى من اليوم وتشد الأعصاب وترتفع فاتورة المحروقات.

إنّ كل واحدة من النقاط السوداء التي ذكرناها تستحق إستراتيجية وطنية لذاتها. إن تغير الخيارات واعتماد سلوكيات جديدة سيفتح المجال لفرص عمل مبتكرة ورافعات جديدة تساهم في تحقق النمو الاقتصادي. إن إهمال النقل العمومي بمثابة الإجرام في حق المجموعة العمومية وخاصة منها الطبقات الضعيفة. إذ يتم ذلك خدمة لمصالح اللوبيات المتحكمة في قطاع السيارات. فأسطول السيارات الضخم يكلفنا الكثير من ذلك نزيف مالي رهيب مرتبط باستيراد السيارات وقطع غيارها وتحمل فاتورة مشطة للمحروقات علاوة على ما يخصص من ميزانية لإنشاء الطرق والجسور وصيانتها وما ينجرّ عنه من تلوث بيئي وازدحام ينغص عيش المواطنين.

إنّ توسيع شبكة خطوط السكك الحديدية والمترو الخفيف وأسطول الحافلات سيسهل حياتنا

اليومية ويحسن من جودة حياتنا. كما أنّ الاستغلال الرشيد لمنتزهاتنا ولغاباتنا وتكثيف التشجير سيساعد على إعادة توازننا الإيكولوجي ويقاوم التصحر ويمكن من تطوير أنشطة تجارية وإقتصادية متصلة بها منها صناعة الأخشاب وإنتاج النباتات الطبية وتهيئة المنتجعات ودعم السياحة الإيكولوجية.

إن الموقع الجغرافي لبلادنا وساحلها المترامي يؤهلانها لتطوير الاقتصاد الأزرق الذي يوفر إمكانيات هائلة للتنمية. بلدنا هبة من البحر الأبيض المتوسط لذلك يجب أن نستغل سواحلنا البحرية الممتدة ونعمل على الاستثمار في مجالات مثل الكيمياء الحيوية البحرية والطاقة البحرية (الأمواج والرياح) وتربية الأحياء البحرية والمحار والسياحة الساحلية وحماية البيئة البحرية ودعم النقل البحري والخدمات اللوجستية وإنشاء السفن وإحياء نشاط الموانئ وكلها روافع لنمو اقتصادي حقيقي. إن أزمة المياه تفرض علينا حالة طوارئ وطنية يجب إدارتها من خلال تكثيف نقاط الاحتفاظ بالمياه وتجميعها وصيانة السدود والمجاري المائية وتنفيذ إستراتيجية وطنية للتعامل مع تهديد نقص المياه. فقد سجلنا تأخرا وتقاعسا في مجابهة هذا الخطر لذلك وجب أن تتضافر كل الجهود لمعالجة الوضع

واستغلال جميع البدائل المتاحة لنا. فلم يعد الأمر يتعلق باعتماد خيار دون آخر ولكن بتعبئة جميع الخيارات المتوفرة للعمل في جميع الاتجاهات من استعمال المياه المعالجة إلى تحلية مياه البحر.

أما الطّاقة الخضراء بتعدد مجالاتها تمثل خيارا جدّيا لبلادنا قصد ضمان استقلاليتنا وأمننا وحاجياتنا في مجال الطاقة وتكريسها على أرض الواقع. فبلدنا ينعم بأكثر من 280 يوم مشمس يحتم اهتماما خاصا بالطاقة الشمسية. لا شيء يبرر التدابير الخجولة المتخذة إلى حد الآن ولا شيء يفسر التقاعس في تنفيذ المشاريع الكبرى المعلنة. من غبر المقبول أبدا أن نفرط مرة أخرى في ثرواتنا الطبيعية كما فعلنا في السابق بغيرها. فالطاقة الشمسية التونسية يجب أن تكون حكرا علينا انطلاقا من تصميم مشاريع ووصولا إلى تنفيذها واستغلالها، وأي شكل من التعاون بخلاف المساعدة التقنية فهو مرفوض.

خاتمة القول

أدرك هذا الكتاب نهايته ومع ذلك لم يكتمل فالمواضيع المذكورة كان يمكن التوسّع فيها بشكل أكبر كما كان ممكنا أيضا طرح عديد المواضيع الأخرى. إنّه كتاب غير مكتمل لأنّ أحلامنا ببلدنا ليس لها حد وتلاحق بعضها بعضا فتتكاثر ويتواصل وجودها بخصوبة كبيرة في مخيّلتنا. إنّها رؤيتي ومشروعي المستقبلي لبلدي يحمل في طيّاته الأمل في فترة حاسمة يتزايد فيها قلقنا وتستبد بنا الحيرة تغذيهما الخيبة التي منينا بها أمام وعود لم يتمّ الإيفاء بها وأحلام اندثرت ومعها الثقة في السّياسة والسياسيّين. إنّ الديمقراطية التي بنيت عليها آمال الكثيرين هي ممارسة دقيقة تتطلّب كفايات مسبقة وشروطًا أساسيّة لم تكن متوفرة، فالحرّية دون مشروع مجتمعي تفضي إلى الفوضى. ويقود تراجع الدولة والجمهورية إلى بروز الفردانية والأنانيّة. إن تضافر الأزمة الإقتصادية مع اهتزاز سلم القيم فتح الباب على مصراعيه أمام تفشي الفساد والتدمير الممنهج للمجتمع. أصبح المال هو المعيار الوحيد.

إنّ تراجع بلدنا وتدني تصنيفه من قبل مختلف الهيئات والمؤشرات الدولية ليس قدرا محتوما. فهو ليس فقط نتاج الإدارة الكارثية لما بعد الثورة ولكن

جذوره تعود للتحولات التي عرفتها الدولة تحت حكم بن علي. فتراجع مؤشرات التعليم والتكوين والصحة والعدالة وفقدان القدرة التنافسية والفساد واستنزاف كفاءاتنا وسحق الفضاء الإعلامي كل هذا وأكثر يفسر تفاقم الوضع وتواصل عدم الاستقرار.

قناعتي أنه مازال ممكنا تدارك الأمر وعكس الاتجاه والإقلاع من جديد ولنا من الوسائل والأدوات ما يبلغنا لتحقيق ذلك. إن مشكلتنا الأساسية تكمن في الركود الاقتصادي الناجم عن إدارة سياسية دون رؤية تصر على ارتكاب نفس الأخطاء وأتباع وهم العولمة التي لا قدرة لنا على مجاراتها بسبب الافتقار إلى القدرة التنافسية والابتكار وإدارة العمل.

لا مخرج من كل هذا إلا بتبنّي الحمائيّة القطاعية فورا ولمدة محدّدة ورفد تطبيقها بضريبة القيمة المضافة الإجتماعية لتعزيز النمّو وتوفير فرص العمل. بالعودة إلى طريق النمو الاقتصادي سنكون قادرين على مواجهة كارثة مسكوت عنها ألا وهي انخرام سلّم القيم. إنّ إعادة تأصيل قيم العمل والجهد والجدارة لا يمكن تحقيقه إلا في مجتمع متصالح مع ذاته، متحرر من الحيرة والضبابية ومتطلع للمستقبل بأريحية. إنها غاية لا تدرك إلاّ اعتمادا على دعامات أساسها الأسرة والمدرسة. وجهد لن يؤتي أكله ألا بعد جيل كامل. حينها فقط ستصبح تونس قادرة على اللحاق

بمصاف الدول المتقدمة ومواجهة رهانات نموذج اقتصادي منفتح.

هذا الكتاب هو شهادة رجل يرفض الاستسلام والخنوع. وفيه تعهّد وتصميم على مواصلة الكفاح دون هوادة ولا تراخ من أجل تونس. إنه التزام قاطع بالوقوف ضدّ القوى التي تعمل بلا كلل لتجريدنا من إرادتنا والاستحواذ على ثمار عملنا. سنواصل كفاحنا من أجل تونس مشعّة، مبتكرة وفخورة بهويتها، مجتمعة حول القيم التي تؤسس لتماسُكنا الاجتماعي ومتسامحة تبيح الاختلاف والتنوّع في ظلّ جمهورية تمنح فرصا متكافئة ومعاملة متساوية للجميع وتشجع الجدارة والنجاح. جمهورية حريصة على بسط النظام وإعلاء سلطة القانون ولكنّها مرنة ومتسامحة مع من زلت بهم القدم. جمهورية تحمي مواطنيها وتجعلهم متضامنين حتى لا يترك أحد منهم على الهامش. جمهورية ذات سيادة حيث يحكم الشعب، بالشعب، لصالح الشعب من خلال ديمقراطية تشاركية مباشرة بعيدا عن هيمنة الأوليغارشيا وتوظيف الإعلام.

هذا الحلم هو في المتناول لا يفصلنا عنه سوى تعبئة قويّة ووعي بالمخاطر.

فلنتجند لنحوّل أحلامنا إلى واقع.

Livre

المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب

22، نهج المقاولين – المنطقة الصناعية الشرقية – أريانة – تونس
الهاتف : 683 837 70 216+ – الفاكس : 975 838 70 216+